الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022 – 2024) – السنة الثالثة 2024 - الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024) – العدد: 18

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 18 رمضان 1445
الموافق 28 مارس 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 شوال 1445
الموافق 28 أفريل 2024

فهرس

1 ـ **محضر الجلسة العلنية الرابعة والثلاثين** ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2 ـ **ملحق** ..... **ص** 21

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 18 رمضان 1445
الموافق 28 مارس 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير النقل.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

صح رمضانكم ورمضان كريم.

يقتضي جدول أعمالنا طرح أسئلة شفوية، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12، المعدل والمتمم؛ وطبقا أيضا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ بالسؤال الأول الخاص بوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس.

لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

الفاضل رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

لا يختلف اثنان في أنّ الجزائر أوجدت لها مكانا بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وبأنّ النفط يشكل المورد الأساسي للدولة، وبين هذا وذاك لا تزال بلادنا تستورد المنتجات المشتقة من المواد البترولية، في مفارقة تتنافى والمنطق الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ الصناعات البلاستيكية التي تعد من أهم الصناعات في العالم تزود الأسواق العالمية بملايين المنتجات والتي منبعها، أي هذه الصناعات، هو البترول الذي ننتجه ونصدّره، إلا أن بلادنا تستورد كل هذه المواد بالعملة الصعبة.

السيد الوزير،

إن الاستراتيجية المتكاملة الأبعاد تتطلب من القطاعات المعنية بهذه المسألة التكامل من أجل التقليل من الاستيراد والاعتماد على المنتوج المحلي، كما يدافع عنه السيد الرئيس في كل مناسبة، وهذا ما يدفع إلى طرح السؤال التالي:

ألم يحن الوقت بعد للتأسيس لصناعة كيميائية وبتروكيميائية ذات المنشأ الجزائري؟ وعليه، ما هي خارطة الطريق التي رسمتها وزارة الصناعة لتحقيق هذا الهدف

المرتبط بشكل مباشر بمسألة الإقلاع الاقتصادي والاعتماد على مواد مصنعة ومنتجة في بلادنا بدلا من استيرادها؟

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إستراتيجية الوزارة في مجال الصناعة الكيميائية، وفقا لأهداف الحكومة، تعتمد أساسا على:

أولا، دراسة الموارد المتاحة واتجاهات السوق لتلبية الاحتياجات الوطنية الدولية من مختلف المواد الكيميائية.

ثانيا، تنويع الإنتاج والاستثمار في البحث والتطوير من أجل تنافسية أكثر على الساحة العالمية، في إطار التنمية المستدامة، بمراعاة الآثار البيئية الناتجة عن هذه الصناعة.

لقد بدأنا فعلا بتطوير شعبة الصناعات الكيميائية بتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات الوطنية والدولية وتخفيض فاتورة الاستيراد من مواد كيميائية قاعدية (Les matières de base)، وظهرت أولى ثمار هذه السياسة المنتهجة من خلال النتائج المحققة في مجال الصناعة الصيدلانية البلاستيكية المهنية: مواد التنظيف، مواد التجميل، إنتاج الغازات الصناعية، إنتاج الإسمنت، إنتاج الزجاج الصناعي، الذي انتقل فيها بلدنا من مستورد إلى مستوفٍ ذاتيا أو مصدر؛ والدليل على ذلك تطوير الصناعة الصيدلانية، حيث تعد الجزائر من أهم منتجي الأدوية في إفريقيا بأكثر من 200 شركة إنتاج للأدوية، أي 70 ٪ من تغطية احتياجات الوطن، كما بلغت الصادرات سنة 2023 6.12 مليون دولار، ونتوقع أن ترتفع إلى 17 مليون دولار في سنة 2024.

أما فيما يخص الصناعة البتروكيمياوية، فهي تشكل قطاعا استراتيجيا بامتياز، مشتركًا بين قطاع الصناعة والإنتاج الصيدلاني وقطاع المناجم.

حاليا سوناطراك لديها مشاريع في إنتاج المواد البتروكيماوية كالبولي بروبيلين (Polypropyléne)، بعض الأسمدة، منها الأسمدة الآزوتية والأسمدة الفوسفاتية.

أشكركم على حسن الانتباه.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة، إذا كان لديه تعقيب على رد السيد الوزير.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد الرئيس، والشكر موصول لمعالي الوزير.

طرحي لهذا السؤال نابع من الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر والتي بإمكانها أن تغنينا عن استيراد كثير من المواد المشتقة من البترول ولكن أيضا هناك جهد يبذل أيضا على مستوى الوزارة، وبالتالي، نحن نثمن هذه الجهود ونتمنى أن يكون هناك تكامل، قد ذكرته في ردكم، أن يكون هناك تكامل بين مختلف الوزارات المعنية بهذه المسألة أو بهذا السؤال، حتى نسير وفق الرؤية التي حددها السيد الرئيس. والدليل على هذا هو النجاح الأخير الذي حققته الجزائر من خلال احتضانها مؤتمر الغاز والذي من المفروض أنه يكون واحدة من الأسس أو الدعائم الأساسية التي نبني عليها الاستراتيجية الوطنية أو استراتيجية الجزائر بهذا الخصوص تجاه دول العالم، لأن كثيرا من دول العالم تحتاج الآن بشكل كبير إلى هذه المواد؛ وهذه فرصتنا، مع عودة الجزائر إلى الساحة الدبلوماسية على الساحة الدولية نحتاج إلى جهد مضاعف أيضا.

شكرا لكم، معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ هل لديك رد، السيد الوزير؟

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا للسيد الرئيس.

إذن لو رجعنا إلى تاريخ الصناعة الكيمياوية والصناعة البتروكيمياوية في سنوات الثمانينيات، كان فيه برنامج للنهضة في هذا القطاع ولكن بعد الدراسة التي قمنا بها في ذلك الوقت، وكنت في وزارة الصناعة كمدير، قمنا بإنجاز دراسات تسمى بـ:

(Plans directeurs de développement chimie, pétrochimie pharmacie) وهذه الدراسة قمنا بها مع (Airudi) كان من المفروض أن ننطلق بتطبيق نتائج هذه الدراسات ولكن شاء القدر أن تكون فيها بعض المشاكل وبعض التغييرات وأهملت هذه الدراسات، وتعرفون أنه فيما يخص صناعة الكيمياء خاصة (L'industrie chimique de base) الجزائر عندها كل المؤهلات، عندنا المواد الأولية كالملح، الكالكير وما شابه ذلك، هناك بلدان تملك مثل هذه المواد الأولية ولا تملك صناعة كيمياوية أولية !! هذا ما جرى حاليا، المشكل كبير. المواد التي- من المفروض- أن تصنع من هذه المواد الأولية هي حاليا مستوردة، الجزائر تستورد (Le soude carbonates de calcium, carbonates de soude) وهذه المواد الأولية تستعملها بعض القطاعات الأخرى ولكن، الحمد لله، اليوم فيه إعادة نظر في بعض القطاعات وإن شاء الله سنقوم بتحيين الدراسات الموجودة، لأن الأمور تغيرت ولابد أن نستفيد من الواقع حاليا، لأن هذه الصناعات القاعدية جد ملوثة والبلدان المتطورة تنازلت عنها وهم يستوردون حاليا هذه المواد ويجب أن نغتنم الفرصة كي نستثمر فيها ونصدر، إن شاء الله.

أما فيما يخص البتروكيمياء، تعلمون أنه مشترك مع إخواننا من قطاع الطاقة، حاليا هناك بالأخص إنتاج الأسمدة وهذه كيميائية محضة، وقطاع الطاقة قائم عليها، لكن سندخل معهم لكي نستثمر في بعض المواد وبالأخص المواد النادرة، حتى نتحكم في الصناعة بصفة نهائية والسلام عليكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد بوكرو، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوكرو: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توجد منطقة صناعية تم إنشاؤها منذ 35 سنة في الطارف، تقع ببلدية ابن باديس، ولاية قسنطينة، تم بها إنجاز عدة شركات ومؤسسات عمومية وخاصة.

إضافة إلى أنها منطقة عسكرية، كونها تحوي ثكنتين عسكريتين، لكن هذه المنطقة محرومة من مادة أساسية في الوجود، ألا وهي الغاز الطبيعي.

السؤال الأول: ما سبب عدم تزويد هذه المنطقة بمادة الغاز الطبيعي؟

السؤال الثاني: ما هي الإجراءات المتخذة والمساعي المبذولة من طرف مصالحكم الوزارية لهذا المشكل الذي يعرقل المؤسسات والمستثمرين عن مزاولة نشاطهم؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، فليتفضل مشكورا

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا للسيد الرئيس، أشكر السيد عضو مجلس الأمة على هذا الاهتمام وبالأخص بكل ما هو تابع لقطاع الصناعة.

فيما يخص سؤالكم، سيدي، لقد اقترحنا تسجيل هذه العملية في مشروع قانون المالية لسنة 2024، غير أنه خلال جلسات التحكيم لم يتم الاحتفاظ بهذه العملية.

كما نحيطكم علما أن المنطقة الصناعية للطارف، مزودة جزئيا بالغاز الطبيعي من خلال المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت والتي توجد في المنطقة نفسها، حيث تبلغ نسبة التزويد لهذه المنطقة بـ 25 ٪ حاليا.

تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بمراسلة مصالح وزارة المالية من أجل دراسة إمكانيات التكفل بعملية ربط هذه المنطقة بالغاز رغم أنها غير مقيدة بعنوان دائرتنا الوزارية، ولكن تدخلنا !

وفي الأخير، إن هذه العملية غير مقيّدة بعنوان دائرتنا الوزارية، خاصة أنّ 60 ٪ من عملية ربط هذه المنطقة بالغاز الطبيعي تخص الشبكة الخارجية (Extra muros) أي شبكة النقل، وهذه من اختصاص وتكليف سونلغاز. يمكن لقطاع الطاقة تسجيل عملية الربط الخارجي، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا الشأن، هذا ما نستطيع قوله بخصوص هذه المنطقة الصناعية، نشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد العضو.

السيد محمد بوكرو: شكرا معالي الوزير على هذا الجواب.

بودنا أن تكون التغطية كاملة لهذه المنطقة، إن شاء الله، وكل المشاكل تحل، بإذن الله، عندما نوفّر لهذه المنطقة هذه المادة الأساسية، إن شاء الله، ونعممها، بإذن الله، وشكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا .

السيد الوزير: توضيح فقط، مشاكل ربط المناطق الصناعية بالغاز، الماء والكهرباء أصبح مشكلا وطنيا، لماذا؟ لأن بعض المناطق الصناعية تم إهمالها في وقت من الأوقات واليوم هناك نهضة في الاستثمار، بالأخص القانون الجديد للاستثمار، تحركت الأمور، والإخوان المسؤولون على هذه القطاعات أدركوا أن المناطق غير مربوطة بشبكة الغاز والكهرباء. سونلغاز بذلت مجهودات كبيرة ولكن لتخصيص الأموال اللازمة لربط هذه المناطق، يجب أن ننسق مع إخواننا في وزارة المالية كي نسجل هذه العمليات بسرعة في البرنامج وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الحق براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
وأتمنى للجميع رمضان كريم، إن شاء الله.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني،
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لا يخفى على سيادتكم بأن ولاية أولاد جلال تحوي 3 مناطق نشاطات في كل من بلدية أولاد جلال وبلدية دوسن وبلدية سيدي خالد، لكن لاحظنا غياب ولاية أولاد جلال عن المنصة الرقمية المخصصة للاستثمار؛ وعليه، السيد الوزير: هل هناك مبالغ مرصودة لتهيئة هاته المناطق؟ وإن وجدت، لماذا لا يتم مباشرة الأشغال فيها؟

تفضلوا أسمى عبارات الاحترام والتقدير، سيدي الوزير نرجو الرد.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا سيدي الرئيس.

نلاحظ أن هناك تغييرا في السؤال.

السؤال الأول كان مرتبطا بالمنطقة الصناعية في أولاد جلال ولكن تكلمت عن شيء آخر، لا يوجد مشكل، نجيبكم.

للرد على سؤالكم، يشرفني أن أعلمكم أن ولاية أولاد جلال تحوز على 3 مناطق نشاطات بمساحة إجمالية تقدر بـ 150 هكتارا، 50 هكتارا لكل منها، والتي أنشئت كلها في سنة 2014 في كل من بلدية سيدي خالد، أولاد جلال والدوسن، وقد استفادت منطقة نشاطات أولاد جلال وسيدي خالد من أغلفة مالية لتهيئتها تحت وصاية السيد الوالي، في ذلك الوقت والي ولاية بسكرة، لأنها كانت تابعة لولاية بسكرة.

ولجعل هذه المناطق قابلة للاستغلال، في إطار تشجيع الاستثمار في هذه الولاية الفتية، طلب منا السيد الوالي، اقتراح تسجيل عملية تهيئة مناطق النشاطات منشأة عبر مستوى إقليم أولاد جلال وكذا الاحتياجات المالية الخاصة بها.

وعليه، نحن بصدد دراسة تقنية لملف إعادة التهيئة، أخذا بعين الاعتبار كل تفاصيل الأشغال والأسعار المقدرة داخل وخارج هذه المناطق مثل: الكهرباء، الغاز، التزويد بالمياه، الصرف الصحي، شبكة الاتصال، لتمكين مصالحنا من تحليل وتحويل ملفات الاحتياجات المالية إلى مصالح وزارة

المالية وذلك لدراسة اقتراح تسجيل هذه الاعتمادات المالية.

وفي الأخير، أؤكد لكم، سيدي، أننا لا ندخر أي مجهود لمتابعة هذا الملف وتتويجه تطبيقا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى مواصلة الفعل التنموي والتطوير لما له من آثار إيجابية مباشرة على حياة المواطن وأشكركم على حسن الانتباه.

السؤال الثاني، سيدي الرئيس، هذه المناطق ليست مستعملة بالنظر إلى عدم توفر المستثمرين في المنطقة.

سيدي الرئيس، لو سمحت، كلما تنقلت إلى الولايات، وجدت في الولايات مناطق صناعية مهيأة في غياب المستثمرين، واليوم هذا هو السؤال المطروح!؟ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد عبد الحق براهيمي، هل لديك تعقيب؟

السيد عبد الحق براهيمي: السيد الوزير مشكور على جوابك، نحن متأكدون أنك تقوم بجميع الأعمال على رأس وزارة الصناعة ومجتهد ونشكرك على اجتهادك، ولكن هذا لا يمنعنا من المطالبة، السيد الوزير، إذا كانت الأمور في هذه المناطق معطلة، البطء في التسجيلات، وهذا ممتد إلى سنوات قادمة.

السيد الوزير، ما شأن الذين يريدون أن يستثمروا خارج مناطق النشاطات؟ المستثمرين موجودون، يوجد أكثر من 100 ملف لكن لما يتواصلون مع مديرية الصناعة يقال لهم: لا توجد منصة، لا يوجد استثمار، الناس تريد أن تعمل ولم تجد أين تعمل!؟

وشكرا، سيدي الوزير.

السيد الوزير: شكرا، السيد عضو مجلس الأمة، يعرف أن منطقة أولاد جلال، دوسن، أعرفها مكانًا بمكان، المشكل في هذه المنطقة أنه كانت فيه استثمارات فوضوية لحد الآن، كمصنع الجبس والمصانع الموجودة، لكن هناك (PME - PMI) كلها مبعثرة في المنطقة، هناك محاولة من طرف السيد الوالي لتنظيم الاستثمار في هذه المنطقة، هناك صعوبات نتمنى، إن شاء الله، أن نتحكم فيها في هذه الولاية، مشكل أولاد جلال ليس في منصة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (La plateforme de l'AAPI).

وسنطرح السؤال على المسؤولين، لكي نرى لماذا أولاد جلال غير مستغلة؟ شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين والكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين المحترم.

يلعب قطاعكم الوزاري دورا هاما في الارتقاء بالعنصر البشري وتأهيل اليد العاملة في مختلف التخصصات، الأمر الذي يسهم في النهوض بقطاعات عديدة من خلال توفير يد عاملة مؤهلة ومتخصصة؛ وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة ربط قطاعكم بالقطاعات الأخرى، والانفتاح أكثر على المحيط الاجتماعي والمؤسسات الاقتصادية في مرحلة التمهين وكذا بعد تخرج الطلبة، وإتاحة فرص أكثر للحصول على مناصب شغل في القطاعين العمومي والخاص.

السؤال: ما هي المساعي التي تبذلها دائرتكم الوزارية، بغية الانفتاح أكثر على المحيط والمؤسسات الاقتصادية والرقي بالعنصر المتكون، وكذا إتاحة فرص أكبر لحصول المتخرجين على مناصب شغل؟

شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم،
السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصح رمضانكم.

نص السؤال: ما هي المساعي التي تبذلها دائرتكم الوزارية، بغية الانفتاح أكثر على المحيط والمؤسسات الاقتصادية والرقي بالعنصر المتكون وكذا إتاحة فرص أكبر لحصول متخرجينا على مناصب عمل؟

بداية، أتوجه بالشكر الجزيل للسيد مراد لكحل، عضو مجلس الأمة المحترم، على مبادرته بطرح هذا السؤال الوجيه الذي يندرج في صميم اهتمامات وانشغالات قطاع التكوين والتعليم المهنيين، المنصب على تكوين يد عاملة مؤهلة لفائدة جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

السيدات والسادة،

إجابة على انشغالكم، يجدر التنويه والتذكير في هذا المقام بأن قطاع التكوين والتعليم المهنيين يؤدي دورا هاما في التقريب بين عالمي التكوين والقطاع الاقتصادي بمختلف قطاعاته، من خلال السعي إلى الاستجابة لحاجياتها من اليد العاملة المؤهلة والتي بفضلها يتم تعزيز قابلية تشغيل خريجي القطاع وضمان تنافسية المؤسسات الاقتصادية على مستوى السوق الدولية والمحلية على حد سواء.

ولتجسيد هذا المسعى، تبنّى القطاع مقاربة إصلاحية تعتمد أساسا على مبدإ الشراكة والتي برزت من خلال ما ورد في القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23 فبراير 2008 المتعلق بالقانون التوجيهي لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، والذي نصّ في مادته 24 على إنشاء مجلس للشراكة للتكوين والتعليم المهنيين يتشكل من مختلف ممثلي القطاعات الوزارية المعنية ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة ومختلف شركاء القطاع الآخرين، بحيث يساهم في إعداد وضبط السياسة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين، لضمان انسجامها وتحسين مردوديتها وتكييف عروض التكوين مع متطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي وكذا في إعداد الخريطة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين، مع مراعاة خصوصية كل ولاية، بالإضافة إلى تطوير فروع وأنماط التكوين المطلوبة في سوق الشغل وتدعيم المدونة الوطنية للشعب المهنية بإدراج فروع جديدة تستجيب لمتطلبات هذه السوق.

وكمحصلة إحصائية لتفعيل مبدإ الشراكة مع مختلف هذه الفواعل، تم على سبيل الاستدلال، خلال سنة 2023، إبرام أكثر من 51 اتفاقية إطار على المستوى الوطني أفضت إلى إبرام 10600 اتفاقية محلية وهذا ما يبرهن على مدى أهمية وتكثيف هذه الشراكات مع مختلف الفواعل الناشطة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى هذا المجلس، وامتداداته المحلية المتمثلة في اللجان الولائية للشراكة، باعتبارها آلية امتياز للانفتاح على المحيط الاقتصادي على المستوى الوطني والمحلي، بادر القطاع بتبني خطوات تنظيمية للانفتاح على هذا المحيط وتسهيل إدماج خريجي القطاع في عالم المؤسسة، من خلال إحداث دور المرافقة والإدماج المهني على مستوى كل ولاية، والتي من مهامها الأساسية تقديم المرافقة والتوجيه اللازمين لخريجي القطاع لولوج عالم المقاولاتية عبر مختلف مراحل إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتسهيل إدماجهم في عالم الشغل بتزويدهم بمعلومات حول مختلف فرص التوظيف وتسهيل إدماجهم المهني.

فهي، إذن، بمثابة فضاء مفتوح ونقطة تبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف الفاعلين في المجال الاقتصادي ومختلف أجهزة دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى كل ذلك، يقوم القطاع بتنظيم صالونات وطنية بمشاركة بعض الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وأجهزة الدعم والذي يتم التأسيس لها سنويا، أين يتم فيه انتقاء أحسن ابتكارات المتكونين، كما نهدف من خلالها إلى إبراز القدرات الإبداعية لخريجي القطاع وتثمين كفاءات مكوني القطاع، الذين أشرفوا على تأطير مختلف المشاريع الابتكارية، إضافة إلى ربط جسور التواصل بين خريجي القطاع ومؤسسات الدعم للمساهمة في إنشاء مؤسساتهم المصغرة؛ وكهدف أسمى، غرس ثقافة المقاولاتية والمبادرة الحرة عند الشباب المتخرج.

كما يعمد القطاع أيضا إلى التحيين الدوري للخريطة البيداغوجية للقطاع، بما يتماشى ومتطلبات القطاع الاقتصادي، مع مراعاة التطور العلمي الحاصل في كل شعبة مهنية وتخصص مهني وكذا خصوصية كل ولاية، بحيث شهد الدخول المهني دورة أكتوبر 2023، على سبيل المثال، إدراج تخصصات جديدة في مجال تحلية مياه البحر والصناعة الصيدلانية والتلحيم تحت الماء وتخصصات أخرى ذات الصلة.

وتدعيما لهذه المجهودات والمبادرات السالفة الذكر، يقوم القطاع أيضا بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية مع مختلف الشركاء والقطاعات الوزارية، بهدف تدارس مختلف الإشكاليات المرتبطة بتكوين المورد البشري في مختلف التخصصات، والتي بواسطتها يتم تقييم وتحيين مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني بما يتماشى مع متطلبات حاجيات مختلف القطاعات لاسيما تلك المدرجة كأولوية في برنامج الحكومة.

تلكم هي أهم الآليات التي يعتمد عليها قطاع التكوين والتعليم المهنيين للانفتاح على المحيط الاقتصادي وعالم المؤسسات، والتي سمحت فعليا للعديد من خريجي القطاع بالحصول على مناصب الشغل وتحقيق مشاريعهم الخاصة في الميدان وقد تم إبراز ذلك بصفة جلية من طرف الهيئات الوطنية المكلفة بالتشغيل والاستثمار والتي أكدت في العديد من المرات في إحصائياتها وتقاريرها الدورية على تسجيل نسب كبيرة من خريجي قطاع التكوين والتعليم المهنيين، واستطاعوا الاندماج في عالم الشغل بعد نهاية تكوينهم أو تجسيد مشاريعهم المصغرة.

ويبقى القطاع دائما في الإصغاء لجميع القطاعات لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية وفق مقاربة تشاركية وتعاون مستدام، لتحقيق الأهداف التنموية الكبرى لبلادنا، شاكرا لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، السيد مراد لكحل، تفضل.

السيد مراد لكحل: شكرا؛ للسيد معالي الوزير المحترم على هذا التوضيح الذي، طبعا، يجعلنا نتفاءل بأن قطاعكم ينحو منحى تصاعديا، الأمر الذي يجسد التزام السيد رئيس الجمهورية بتحسين الجودة في مختلف شعب التكوين والارتقاء بالعنصر البشري وتكوين المكونين وتطوير المناهج والمعدات والانفتاح أكثر على المحيط الاقتصادي وتطوير الخدمات.

شكرا مجددا، معالي الوزير المحترم والحضور الكرام، على كرم الإصغاء ورمضان كريم.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير هل هناك رد على التعقيب؟ لا؛ شكرا، الآن الكلمة للسيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم بالشكر للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين على المجهودات المبذولة والملموسة في قطاعكم.

سيدي الوزير؛ ترفض مصالح الوظيف العمومي في الجزائر اعتماد شهادات التكوين والتأهيل المهني الصادرة عن مؤسسات التكوين والتأهيل الخاصة، على الرغم من أن هذه الشهادات معتمدة من طرف الدولة وخاضعة للقانون الجزائري، في مجال اعتماد مناهج بيداغوجية التكوين والتعليم وأيضا يتم متابعة نشاطها دوريا من قبل المديريات الولائية.

يواجه الآلاف من خريجي المعاهد ومؤسسات التكوين الخاصة مشكلة التوظيف لدى الهيئات والمصالح الحكومية التابعة للوظيف العمومي؛ وهذه الإشكالية لا تؤثر فقط على عشرات الآلاف العاطلين عن العمل الذين يرفعون بشكل متكرر المطالب للاعتراف بشهاداتهم، شهادة التكوين والتأهيل المهني بل تؤثر على مؤسسات التكوين المهني الخاصة التي توفر الآلاف من مناصب الشغل وتضمن المشاركة في السياسة التكوينية المقررة من الوزارة الوصية. ومن المعروف أن الجزائر تضم عددا لا بأس به من مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين الخاصة المعتمدة من الدولة، وعليه:

ما سبب رفض الاعتراف بشهادات مؤسسات التكوين المهني الخاصة؟ تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، تفضل.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، أشكر السيد يوسف رضا بن هدية، عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤاله الذي بادر به وعلى الاهتمام الذي يوليه لكل ما يرتبط بنشاطات التكوين المهني.

وقبل التطرق إلى عناصر الإجابة على الانشغال الوارد في محتوى سؤال السيد العضو المحترم، اسمحوا لي بالتذكير بالأهمية التي يوليها قطاع التكوين والتعليم المهنيين للمؤسسات التكوينية الخاصة، باعتبارها إحدى مكونات المنظومة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين وتشارك في وضع السياسة الوطنية التكوينية حيز التنفيذ وتحقيق أهدافها.

كما تساهم في الجهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المهني الأولي والمتواصل؛ ومن هذا المنظور، فإن هذه المؤسسات تخضع للقانون الخاص وتهدف إلى ضمان تكوين مهني أولي في النمط الحضوري أو تكوين متواصل أو تعليم مهني، بمقابل اكتساب تأهيل مهني أو الرفع منه حسب الشُعب المنصوص عليها في المدونة الوطنية للشعب والتخصصات التكوينية المهنية أو الفروع المهنية المحددة في دليل فروع التعليم المهني؛ وهذا ما يتم التنصيص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 18–162 المؤرخ في 14 يونيو 2018 المتضمن تحديد شروط إنشاء المؤسسة الخاصة للتكوين أو التعليم المهنيين وفتحها ومراقبتها والذي يعتبر النص المرجعي الذي ينظم هذا النوع من المؤسسات التكوينية والتي يخضع إنشاؤها إلى الحصول على اعتماد، يمنح بموجب قرار من الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.

إلى جانب ذلك، تخضع المؤسسات الخاصة، البالغ عددها إلى حد اليوم 763 مؤسسة خاصة معتمدة، إلى المراقبة والتفتيش التقني والبيداغوجي للتكوين المتوفر وكذا لتقييم وتقدير شروط سير التكوين والتعليم المهنيين من طرف سلك المفتشين المؤهلين للقطاع.

كما يجب أن تستجيب دورات التكوين المهني أو التعليم المهني المضمونة من قبل هذه المؤسسات الخاصة والمتوجة بشهادات، طبقا للتنظيم المعمول به، للمقاييس البيداغوجية المطبقة على المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.

علاوة على ذلك، تستفيد المؤسسات الخاصة، وفق هذا المرسوم، من مساعدة تقنية وبيداغوجية من المؤسسات العمومية للتكوين والتعليم المهنيين، لاسيما فيما يتعلق بـ :

– وضع برامج التكوين المعمول بها في المؤسسات العمومية للتكوين والتعليم المهنيين تحت تصرفها.

– التزويد بمخططات التجهيزات التقنية والبيداغوجية التي تسمح باقتناء التجهيزات المكيفة مع التكوين المهني.

– التكوين التكميلي التقني والبيداغوجي للمكونين وكذا تحسين مستواهم وتجديد معارفهم.

وكتتويج لنهاية التكوين لهذه المؤسسات الخاصة، ودون الإخلال بالشروط البيداغوجية والتنظيمية السالفة الذكر، يمنح الحق للمتربصين والتلاميذ الذين تابعوا مسارهم التكويني لدى هذه المؤسسات بشهادة تكوين تسلم من طرف المؤسسات التكوينية العمومية التي ألحقت بها هذه المؤسسات الخاصة.

وعودة إلى سؤالكم، السيد العضو المحترم، والذي طرحتم من خلاله تسجيل رفض الاعتراف بشهادة التكوين المهني المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة للتكوين المهني من طرف مصالح الوظيف العمومي، فطبقا للنصوص المرجعية التي تسير وفقها هذه المؤسسات الخاصة وأقصد بذلك المرسوم التنفيذي السالف الذكر وكذا القرار الوزاري المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يحدد دفتر الأعباء الخاصة بهذا النوع من المؤسسات الخاصة، يجدر بالذكر، أن المؤسسات الخاصة تقدم تكوينا أوليا، متوجا بشهادة في النمط الحضوري وشهادة تكوين تأهيلي مثلما تنص عليه المادة الرابعة من القانون المحدد لدفتر الشروط المذكور أعلاه، مما يستلزم على متربصي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المشاركة في امتحانات نهاية التكوين على مستوى المؤسسات العمومية والحصول على الشهادة.

أمّا التكوين التأهيلي فينظم بطلب من المؤسسات لصالح العمال، في إطار التكوين المتواصل ويجب أن يكون موضوع اتفاقية بين المؤسسة المعتمدة والمؤسسة الاقتصادية الخاصة أو العمومية، طبقا للمادة 22 من القرار المحدد لدفتر الشروط.

وإن جل المؤسسات التي تحترم الشروط الواردة في هذين النصين، وإن الشهادات الممنوحة من طرف المؤسسات التكوينية العمومية لا تشوبها أية عيوب وغير قابلة للرفض وهي معترف بها من طرف هيئات التوظيف ومن مصالح الوظيف العمومي.

إن عدم الاعتراف ببعض الشهادات الممنوحة من طرف بعض المؤسسات التكوينية الخاصة والتي بالرغم من الاعتماد الممنوح لها من طرف قطاع التكوين والتعليم

المهنيين، يعود في الأساس إلى البحث عن مداخيل مالية إضافية في وقت قصير؛ ولهذا يسجّل عزوف المؤسسات الخاصة الإشراف على التكوينات المتوجة بشهادة ديبلوم وتطالب بضمان تكوينات قصيرة المدى.

وفي الغالب، كما أسلفت، يبحث بعض أصحاب المؤسسات الخاصة عن تغليب الصفة التجارية على الصفة البيداغوجية للمؤسسة، وذلك بإصدار شهادات لا تعكس الكفاءات المهنية المطلوبة في كل حرفة أو صنعة أو اختصاص أو تكوين معترف به؛ وإقدامهم على نشر معلومات يمكنها تضليل جمهور طالب التكوين حول النظام الداخلي وطبيعة التكوين والمضمون ومدته وكذا تتويجه.

ومن أجل الوقوف في وجه هذه الممارسات وفي إطار مهام مراقبة التفتيش التقني والبيداغوجي لأنشطة هذه المؤسسات، يتم تنبيه مسيّريها إلى ضرورة احترام دفتر الأعباء الذي تعهدوا بتطبيق جميع بنوده.

وفي حالة عدم الامتثال لهذه التنبيهات والإنذارات يتم سحب الاعتماد الذي منح للمؤسسات الخاصة وذلك دون المساس بحقوق المتربصين أو التلاميذ في طور التكوين الذين يطالبون بها إزاء المؤسسة.

كما لا يفوتني، في الأخير، أن أنهي إلى علمكم، أنه في إطار التحول الرقمي، شرعنا في استصدار أول شهادة مرقمنة على مستوى قطاع التكوين والتعليم المهنيين، وذلك في إطار تجسيد أحد المحاور الأساسية المدرجة في برنامج نشاط القطاع المتعلق برقمنته وعصرنته وتحديثه.

تلكم، هي عناصر الإجابة على انشغالكم، سيدي العضو المحترم، ويبقى القطاع دوما في الاستماع لجميع التساؤلات والاقتراحات التي تقدمونها من خلال الأسئلة الشفوية التي تبادرون بطرحها علينا، شاكرين لكم حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير.

أشكرك، على أي حال، على هذه الإجابات التي تتعلق بالعديد من الأسئلة. الكلمة الآن للسيد يوسف رضا بن هدية للتعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس.

المؤكد أن الجزائر تتوفر حاليا على مؤسسات التكوين المهني، تكوين خاص ذو قدرة تنافسية دولية، محتاج إلى بعض الاهتمام لتحويل الجزائر إلى قبلة للراغبين في التكوين والحصول على دورات تكوينية في عدة دول؛ وهذا الموضوع يجب أن يحظى باهتمام أكبر من سيادتكم.

كما أن مؤسسات التكوين المهني الخاصة لديها قدرة أكبر على تكييف مناهج وتخصصات التكوين حسب حاجة سوق العمل.

على الجزائر الاقتداء بالدول في مجال تطوير المؤسسات وشركات التكوين المهني الخاصة التي ساهمت بشكل كبير في دعم اقتصادها.

وإن أبسط ما يمكن تقديمه من دعم لمؤسسات التكوين المهني الخاصة في الجزائر، أن تحصل على اعتراف رسمي من الوظيف العمومي، وهذا لا يكفي، بل لا يمكن تطوير منظومة التكوين المهني الخاصة في غياب الاعتراف بشهادتها.

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، هل من ردّ على التعقيب؟

السيد الوزير: شكرا للسيد العضو المحترم.

فقط لإبراز دور المؤسسات، سواء العمومية أو الخاصة في مجال التكوين، وأيضا أمام سوق العمل، فقد تم استصدار، منذ أول رمضان، أول شهادة رقمية؛ هذه الشهادة الرقمية هي التي تضفي شفافية أكثر على شهادات التكوين والتعليم المهنيين التي شابها كثير من التشويه وكثير من المغالطات، وبالتالي، فالمؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية يضبطها القانون نفسه وتضبطها الإجراءات نفسها وستكون إن شاء الله، في المستقبل الصورة واضحة وشفّافة لشهادة التكوين والتعليم المهنيين، والإقبال الذي رأيناه في هذه السنوات على قطاع التكوين والتعليم المهنيين من الشباب هو الذي سيدفع بنا إلى مزيد من إضفاء الشفافية على مثل هذه، يعني، التكوينات، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية التي يفوق عددها أو يقارب عددها 1300 مؤسسة عمومية وأيضا المؤسسات الخاصة، يدفعنا هذا الإقبال كثيرا إلى الحرص على إضفاء الشفافية الكاملة على هذه الشهادات، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة والكلمة للسيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في بداية السنة الماضية بعملية إحصاء للثروة الحيوانية على المستوى الوطني، غير أن هذه العملية شابها بعض النقائص وخاصة في جانبها التقني.

حيث إن بعض الموالين بولاية النعامة تم إحصاؤهم بمحاضر من طرف اللجنة المختصة، غير أن أسماءهم لم تظهر من خلال المنصة الإلكترونية، مما حرمهم من التزود بمادة الشعير المدعم، مما اضطرهم لشراء المواد العلفية من السوق السوداء وبأثمان مضاعفة منذ أكثر من ستة أشهر، وهم بذلك يدفعون ثمن أخطاء بيروقراطية.

السؤال هو:

متى يتم تسوية وضعية هؤلاء الموالين وتمكينهم من الحصول على حصتهم من مادة الشعير المدعم، شكرا لكم، معالي الوزير.

السيد الرئيس: السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد دحان عامري، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل به والمتعلق بالآجال المحددة لتسوية وضعية مربي ولاية النعامة الذين تم إحصاؤهم غير أنهم لم يتمكنوا من الحصول على حصصهم من الشعير المدعم.

وردا على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

في إطار الإحصاء الشامل للثروة الحيوانية والذي مكن من إنشاء قاعدة بيانات تسمح بضمان تزويد السوق الوطنية بالكميات اللازمة من اللحوم والتحكم الأنجع في هذه الثروة، تم إنشاء فريق عمل قطاعي مشترك كلف بمراقبة العملية والتكفل بإعداد مذكرة إطار للإحصاء ومنهجية للتنظيم المحلي للعملية والتي ترأسها السيدات والسادة الولاة.

وفي هذا الشأن، تم تجديد كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة لإنجاح العملية التي انطلقت على أرض الميدان بتاريخ 29 نوفمبر 2022 ومددت إلى غاية 31 جانفي سنة 2023، للتكفل بإحصاء جميع الحيوانات على كامل التراب الوطني، ومع ذلك، فقد سجلت بعض النقائص خلال هذه العملية، من بينها عدم إدراج بعض أسماء المربين المحصيين في المنصة وآخرين تخلفوا عن التسجيل خلال عملية الإحصاء الأولي.

لذلك، قرر القطاع إطلاق عملية إحصاء تكميلية، شملت في مرحلتها الأولى إحصاء الإبل، حيث انطلقت العملية بتاريخ 27 أوت 2023 وتم اختتامها بتاريخ 25 سبتمبر من السنة نفسها، يعني سنة 2023، حيث شملت العملية 20 ولاية – تقريبا – منها ولاية النعامة.

أما فيما يخص الأصناف الحيوانية الأخرى، فقد تم إطلاق العملية بتاريخ 19 نوفمبر 2023 التي شملت كل ولايات الوطن حيث تم اتخاذ جملة من التدابير، لاسيما منها القيام بالإحصاء الشامل لكل الأصناف الحيوانية: الأبقار، والأغنام والماعز والإبل والخيل التي لم يتم إحصاؤها خلال العملية السابقة، أي العملية الأولى، غير أن العملية توقفت أيضا بسبب ظهور البؤرة الأولية لمرض الحمى القلاعية، وهذا ما ألزم تعليق العملية لأجل لاحق؛ وذلك لتفادي انتشار العدوى من منطقة إلى أخرى وكذا

حماية الثروة الحيوانية من هذا المرض المعدي المتنقل الذي يهددها.

وفيما يخص انشغالكم المطروح حول وضعية مربي ولاية النعامة، الذين تم إحصاؤهم بموجب محاضر لجان الدوائر ولم يتم استكمال تسجيلهم في المنصة الرقمية بسبب غلقها، تجدر الإشارة إلى أنه تم إحصاء 834 موالا خلال العملية الأولى، من بينهم 312 موالا، لم يتم تسجيلهم في المنصة، هؤلاء تم التكفل بتسوية وضعيتهم وتسجيلهم بعد عملية الإحصاء التكميلية وهذه العملية أعطت لنا هذه النتائج: حيث مكنت العمليات الإحصائية من تسجيل 5206 موالين، يعني كانت 834 موالا وقفزت إلى 5206 موالين واستفاد منهم 5055 موالا بكمية إجمالية من الشعير العلفي المدعم، المقدر بـ 164962 قنطارا خلال سنة 2023؛ ولكن، للتذكير، فيما يخص تموين المربين بالأعلاف، أعطي معلومة، من 11 أكتوبر 2023 تاريخ انطلاق العملية التي تُطلق دائما في الخريف إلى 13 مارس، تم توزيع أكثر من 1.440.000 قنطار لفائدة 98405 موالين، هذا، حتى نرى الكمية التي توزع سنويا من طرف مصالح الدولة للموالين لكي نحمي هذه الثروة الحيوانية.

والكمية التي تعطى معروفة، فيما يخص صنف الأغنام، تمنح 600 غرام يوميا (للرأس) للماعز 600 غرام يوميا، وللإبل 2 كلغ يوميا.

وللإفادة، سيبقى فيه خلل في العمل الإحصائي ونحن حاليا على أبواب انطلاق الإحصاء العام للفلاحة، سينطلق، إن شاء الله، عن قريب، قبل نهاية السداسي الأول وسنعلن عنه بعد اجتماع اللجنة الوطنية لتحضير هذا الإحصاء.

وكما تابعتم خلال مجلس الوزراء الأخير، كانت تعليمات من السيد رئيس الجمهورية لكي نجعل من هذا الإحصاء الوسيلة العلمية التقنية التي أعطت لنا الخريطة الصحية، الصحيحة، للثروة الزراعية على مستوى الوطن في كل جوانب الوطن: في المزارع، في المستثمرين، في الاستثمار الموجود في نمط السقي، في أنماط الإنتاج الموجودة.

بعد 23 سنة، آخر إحصاء في 2021، يعني بعد 23 سنة القطاع عرف تغيرا كبيرا، قفزة نوعية كبيرة في الإنتاج، إذن هذه العملية التي سنقوم بها قبل نهاية السداسي ستعطينا خريطة حقيقية للثروة الزراعية على مستوى الوطن ومن خلال هذه العملية سنستدرك، يعني من أهداف العملية هو إحصاء الثروة الحيوانية الموجودة في بلدنا ومن خلال العملية نؤكد مرة أخرى الثروة الحيوانية الموجودة في الوطن.

هذا ما لدي كإجابة، وأشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد دحان عامري.

السيد دحان عامري: شكرا للسيد الرئيس، شكرا لمعالي الوزير على هذه الإجابة، في الحقيقة كنا نتمنى معالجة هذا الإشكال في حينه، لأنه قد مر أكثر من سنة على هذا المشكل، وطرحناه على الوزير السابق في حينه، لكن لا بأس فقد سويت الأمور، غير أنني، سيادة الوزير، أريد أن ألفت انتباهكم إلى الوضع الاستثنائي الذي تعيشه ولاية النعامة، وضع استثنائي وحرج أيضا!

حيث إن هناك جفافا متواصلا لعدة سنوات وتصحرا رهيبا وأنتم تتابعون الأحوال الجوية وتعرفون هذه المعطيات.

إذن، جهاز الدعم الحالي، الموضوع حاليا للدعم هو للظروف العادية: 600 غرام للشاة يوميا، وما دام الوضع استثنائيا، نتمنى أن تكون هناك إجراءات استثنائية لرفع هذه الحصة من الدعم.

نقطة أخرى أيضا، الوزير السابق أثناء زيارته لولاية النعامة كان قد وعد الموالين بأن الأصناف الأخرى: كالخروف والخروفة، إلخ، تدخل ضمن الدعم، غير أننا فوجئنا في شهر أكتوبر يبعث تعليمة، بأن الدعم خاص فقط بالنعجة والعنزة يعني الولود فقط.

الأصناف الأخرى، ما هو مصيرها؟ ماذا سوف تستفيد أيضا من هذا الدعم؟

سيادة الوزير، مشكلة أخرى متعلقة بمادة النخالة، نحن عندنا 5 مطاحن على مستوى ولاية النعامة، وهذه 5 مطاحن تنتج، تخيل، 120 قنطارا يوميا فقط!!

لأن هذه الحصة خاصة بـ 40٪ التي تدعم، أما 60 ٪ فإن صاحب المطحنة هو حر في بيعها في السوق.

هذه الكمية غير كافية، يعني 120 قنطارا لأكثر من 1.200.000 رأس، يعني أمر غير مقبول، وإذا كان هناك حلول في هذا المجال، مثلا، كأن يستعان بالكميات الموجودة في الولايات الأخرى، الولايات التي عندها فائض تذهب إلى ولاية النعامة، لأن عدد الرؤوس هناك كبير جدا.

الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB) الموجود في مدينة بوقطب، لم يفّعل في ولاية النعامة، فتحت بعض مراكز للبيع غير أنه سرعان ما تم غلقها، بحجة عدم توفر مادة النخالة، يرجى...

شكرا، سيدي الرئيس، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: هل انتهيت؟ هذه أسئلة تلو أسئلة! المهم، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، أجدد تشكراتي للسيد العضو.

فعلا، الموسم كان موسم جفاف وأثر في الثروة الحيوانية، هذا ما جعل استيراد كمية هامة من الشعير هذا ما يسمح لنا توزيعه ولكن نتمنى أن يكون هذا العام عام خير والمنتوج يكفي لنواجه هذه الوضعية ولكن سأجيب فيما يخص النخالة، أذكر أنه في شهر جانفي هذا حصريا، تم توزيع أكثر من 480000 قنطارا من النخالة على مستوى المربين في كل الأصناف: البقر، الأغنام، والماعز أو الإبل ولكن أذكر بأن سوق النخالة سوق – تقريبا – حرّ.

نحن عندنا دور في كمية معينة ولكن الكمية الأخرى تبقى لأصحاب المطاحن.

فيما يخص فرع ديوان (ONAB) على مستوى النعامة، سندرس إذا كانت فيه مردودية ويكون له دور قد يلعبه على مستوى المنطقة وهي معروفة في تربية المواشي، سننظر إلى هذا بإيجابية، إن شاء الله، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يشهد قطاع الفلاحة في الجزائر طفرة نوعية، من خلال التوجه لزراعات ذات مردودية اقتصادية عالية، على غرار زراعة وإنتاج الذرة العلفية، وهذا تماشيا مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية في هذا الخصوص، ما شجع فلاحي ولايتي غرداية والمنيعة على ولوج هذه التجربة، والتي أعطت نتائج مبهرة، إلا أن الحاصل في هذه الفترة الأخيرة هو كساد هذا المنتوج على المستوى المحلي، ما كبّد الفلاحين خسائر مالية لا طاقة لهم على تحملها، وباتت تهدد ديمومة نشاطهم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها لفائدة هؤلاء الفلاحين خصوصا ولهذا النوع من الزراعة عموما؟

علما أن الحكومة سبق لها اتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة فلاحي السلجم الزيتي.

تقبلوا، سيدي، فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الأعضاء المحترمون،

أجدد لكم تحياتي.

في البداية، أشكر السيد الطاهر غزيل، عضو هذا المجلس الموقر، على السؤال الذي أتى به فيما يخص القطاع لتشجيع منتجي الذرة العلفية؛ وردا على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

لقد وضعت دائرتنا الوزارية عدة برامج تنموية من أجل تطوير الفلاحة في مختلف شعبها، لاسيما بالنسبة للمنتجات العلفية التي تساهم بصفة فعلية في رفع وتحسين الإنتاج الحيواني؛ وذلك من خلال مرافقة الموالين والمربين، سواء من الناحية المالية والتقنية وكذا التكفل والنظر لانشغالاتها وتوفير الأعلاف المدعمة من طرف الدولة.

ومن أجل تطوير إنتاج الأعلاف، قام القطاع بإدراج آلية لدعم وتحفيز منتجي الأعلاف والمتمثلة، خاصة، في دعم مدخلات الإنتاج، لاسيما بذور الأعلاف ودعم إنتاج الأعلاف المجففة وغيرها.

كما مكّن القطاع الفلاحين من الاستفادة من القروض

المالية، بما فيها القرض الموسمي المعروف بـ«الرفيق» والقرض الاستثماري المعروف بـ «التحدي» إلى جانب ذلك، مكن المربين من اقتناء الأعلاف الملفوفة المدعمة، بما فيها الذرة الملفوفة وتقديم تحفيزات مالية لهم لاقتنائها بنسبة الدعم المقدر، أعطي لكم الدعم المقدم فيما يخص هذه الذرة.

فيما يخص هذه الذرة الحبية (Le maïs en grains) الدولة تشتريها بـ 5000 دج للقنطار من طرف الديوان الوطني لتغذية الأنعام (L'ONAB) منها 3500 دج تمنحها ميزانية الدولة، أي 50 ٪ من سعر هذا المنتوج تتحمله خزينة الدولة، هذا لكي تعلموا ما تعطيه الدولة لتطوير هذا الإنتاج الذي يعد من الزراعات الاستراتيجية التي وضعتها الدولة هذه السنة تجاه هذا القطاع، بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية.

كما لاحظتم، هناك زراعات ذات أولوية هذه السنة والتي ستضمن الأمن الغذائي للجزائريين، منها هذه الشعب: الحبوب، الحليب، إنتاج السكر وغيرها.

وفيما يخص الذرة الملفوفة، يكون تدعيمها في المناطق وفي الولايات الجنوبية بـ 540 دج للقنطار، يعني كدعم من طرف خزينة الدولة، وفي المناطق الشمالية 420 دج للقنطار وشراؤها، بيعها، يتراوح ما بين 1500 و1800 دج.

فيما يخص المنتوج، منتوج هذه الذرة من الحبوب أو الملفوفة:

الذرة العلفية، في العام الماضي، زرعنا 4828 هكتارا والمنتوج كان ما بين 266000 قنطار مع مردود القنطار؛ 55 قنطارا للهكتار، هذا فيما يخص الذرة الحبية.

فيما يخص الذرة الملفوفة، تم زرع 3150 هكتارا وتم إنتاج 1.200.000 قنطار وكان المردود للهكتار هو 381 قنطارا للهكتار؛ ولهذا جعلناها من الزراعات الاستراتيجية التي تدخل في تربية المواشي، كأعلاف، وأيضا في التحويلات التي نقوم بها.

وإذا لاحظتم أن القرارات التي اتخذت على مستوى مجلس الوزراء، تحت قيادة رئيس الجمهورية، تعني تحويل المزارع النموذجية إلى وحدات إنتاجية فلاحية، لم نعد نقول مزارع نموذجية، لكن تحولت إلى أربع زراعات: النباتات الزيتية، البقوليات الجافة، البذور (بذور القمح والبطاطا) والأشجار المثمرة. كل هذه المزارع كانت مزارع نموذجية على مساحة 145 هكتارا تقريبا، ستكون موجهة إلى هذه الزراعات الاستراتيجية التي تدخل في البرنامج الوطني لتوفير الأمن الغذائي للمواطنين. إلى جانب ذلك، مكنّا المربين من اقتناء الأعلاف الملفوفة المدعمة، بما فيها الذرة الملفوفة وتقديم تحفيزات مالية لهم لاقتناء نسبة 540 دينارا للقنطار، فيما يخص هذه الأعلاف للمناطق الجنوبية و420 دينارا للقنطار للمناطق الشمالية.

أما فيما يخص انشغالكم المطروح حول وضعية كساد منتوج الذرة العلفية، تم اتخاذ إجراءات استعجالية من قبل مصالحنا لمعالجة هذا الانشغال والتي كان سببها عزوف المربين في الملبنات، لأن الذرة الملفوفة موجهة أكثر لإنتاج الحليب، يستعملونها أكثر للأبقار، لاسيما الملبنات التي لديها مزارع لتربية أبقار الحليب، حيث قامت بالتنسيق مع الطرفين لاقتراح تسقيف الأسعار ببيعها بين 1500 و1800، يعني قمنا بتسقيف السعر 1500 و1800 للقنطار، كان عليه الإقبال من طرف المنتجين وفي تلك الفترة لم تسجل الولايات أي اضطرابات في عملية تسويق هذا المنتوج.

وفي الأخير، لا يفوتني أن أعلمكم بأن مصالحنا تقوم بمتابعة دقيقة لهذا المنتوج، الذي يدخل كما قلت في الأمن الغذائي للبلاد؛ وذلك بالتنسيق المستمر مع كل الفاعلين في الشعبة، من منتجين ومربين ومتعاملين اقتصاديين.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الطاهر غزيل، تفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الوزير المحترم، الشيء الذي تعطيه الدولة في الدعم الفلاحي، لا ينكره إلا جاحد، حتى أصبح مواطنون في دول أخرى يحسدوننا على ما نحن فيه.

ولكن أنا سؤالي، مفاده أن هذا الفلاح، لابد أن يقدم قيمة مضافة، في حالة ما يكون العام جيدا في الشمال ويصبح هذا الكساد موجودا، بودنا أن تفتحوا التصدير، على الأقل، هاته المنتوجات تصدر للخارج ويصبح الفلاح الذي تحصل على الدعم يقدم الإضافة لبلاده.

عندي ثلاثة أسئلة، سيدي الوزير: لماذا فلاحو غرداية والمنيعة لا يستفيدون من الدعم الموجه لهم كغيرهم من فلاحي الوطن ويطلب منهم الشرط الفاسخ، وهو أنه لابد أن يستصلح ما نسبته 80 ٪ ولا يمنح له الدعم، يا سيدي

الوزير، رجاء، رجاء، الفلاحون والشباب الذين يعملون في الفلاحة يلحون على دعم الدولة الممنوح من طرف رئيس الجمهورية، الذي هو بدوره يلح عليه يوميا.

وهذا من فعل والٍ سابق عندما كانت الولايتان ولاية واحدة، وبقي الوضع على حاله إلى الآن.

نطلب من السيد رئيس الجمهورية إعادة إنشاء الوزارة المنتدبة للفلاحة الصحراوية لضمان الاكتفاء الذاتي والزراعي، خاصة في مجال الحبوب والتخلي عن استيراد نحو ملياري دولار من هذه المادة.

نحن، عندنا، سيدي الوزير، الفلاحون يبيعون القمح بـ 6000 دج للدولة، أتمنى لو أن هذه القيمة ترتفع قليلا، لأنه في السوق العالمية سعره أكثر من 12000 دج، هذا اقتراح الفلاحين أوصله إليكم، سيدي الوزير.

لماذا تمنع عن بعض ولايات الجنوب؟ رأينا الأغنام جاءت من دول أجنبية وفرحنا ولكن نحن في الجنوب لم تصلنا، يقال أغنام الساحل ممنوع أن تدخل ولايات ليست من الجنوب الكبير، مثل، غرداية والمنيعة وورقلة؛ وهاته الأغنام لم نرها!

على الأقل، سيدي الوزير، الشيء الذي نطلبه، أن ننضم إلى الولايات التي تستفيد في الجنوب من هذه الأغنام وحتى الإبل عندنا، التي تتجاوز الشريط الحدودي للولاية، إذا أردنا إرجاعها، يقال لك، لا، لا يمكن ذلك! راعوا هذا الأمر!

منذ يومين، هبت زوبعة رملية، دامت 3 أيام في الجنوب، وتضرر الموالون ضررا كبيرا، السيد الوزير، ولم تبقِ على شيء، ويقول الموالون في غرداية إنهم لا يستفيدون من منحة الدولة، إذ يشترون القمح بـ 6000 دج، رجاء، رجاء، أنظروا في الأمر، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: السيد الوزير، هل لديك رد على التعقيب؟

السيد الوزير: شكرا، كما أشكر السيد العضو.

أذكر بأن الدعم يمس كل التراب الوطني من دون استثناء؛ وفيما يخص مناطق الجنوب فإن الدعم يتضاعف وهذا لكي نشجع الفلاحة الصحراوية.

فيما يخص الشرط الفاسخ، فهو محكوم بنصوص تنظيمية والذي استفاد من أرض، لابد أن يتم استصلاحها، أو يتنازل عن القطعة التي لم يتم استصلاحها، ولكن أن نعطي دعما لجزء فقط تم استصلاحه فهذا لا يشجع عمل الاستصلاح! يعني نستغل ذلك عقلانيا وبالمردود الذي ننتظره في هذه المساحات التي وزعت على الشباب وعلى كل من أراد أن يستثمر.

فيما يخص سعر الحبوب، والذي يقدّر بـ 6000 دج، بالمقارنة حاليا مع السوق الدولية، عندنا سعر الحبوب، تم خفضه بنسبة كبيرة، وهذا نراه يوميا، فنحن موجودون في السوق الدولية لاستيراد هذه الحبوب.

نرى أن 6000 دج هو سعر مشجع، وتم قبوله من طرف شعبة الحبوب ومن طرف كل الشركاء الاجتماعيين في الفلاحة، كسعر معقول، وقد تم رفعه مؤخرا.

فيما يخص الدعم الممنوح، أقول إن الاستراتيجية التي وضعت في القطاع، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، وتوجيهاته، هي أن نجعل من جنوبنا المخزون الوطني، لاسيما في الزراعات الاستراتيجية، ومع انطلاق العام، ستكون هناك برامج قريبا على مستوى هذه المناطق وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع النقل والكلمة للسيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

ربّ اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

نظرا لتوجيهات الدولة الجزائرية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في تشجيع السياحة وتطوير الاقتصاد الوطني بإعطاء حركية كبيرة في قطاع النقل الجوي وتخصيص ميزانية هائلة لتجديد هذا الأسطول، ومن هذا المنطلق، فإن ما تشهده ولاية المنيعة من حركة كبيرة

للمستثمرين في المجال الفلاحي وتوافد كبير لجاليتنا وكذا للسيّاح لزيارة المنطقة والتعرف على تراثها الثقافي والذي يمثل نسبة كبيرة، فغالبا ما يتقدمون لاقتناء تذاكر للسفر، إلا أنهم يتفاجؤون بعدم توفرها ونفادها!

وعليه، سؤالي الموجه إلى سيادتكم هو كالتالي:

متى يتم إدراج طائرة من الحجم الكبير إلى ولاية المنيعة؟ ومتى يتم إدراج خطوط جديدة للشرق والغرب الجزائري، نظرا لكثرة الطلب بخصوص هذا الموضوع؟

في الأخير، تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد وزير النقل، تفضل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، محمد العربي سليماني، على اهتمامكم بقطاعنا الوزاري، من خلال طرحكم سؤالكم الشفوي، تلتمسون من خلاله تزويد مطار المنيعة بطائرة من نوع "بوينغ" وتردفون بالتماس إدراج خطوط جديدة لشرق الجزائر وغربه.

وقد عللتم، سيدي، هذا الانشغال بزيادة الإقبال على الطلب الاجتماعي للخدمات ذات الصلة بالنقل الجوي.

واستجابة لهذا الانشغال، إجابة عن استفساركم، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

بداية، أؤكد لكم، سيدي العضو المحترم، وإيمانا منا بأنه من الضرورة بمكان المسارعة في مد عُرى الاندماج الوطني على كل الأصعدة، كأولوية استراتيجية ومصيرية بين مناطق جنوبنا العزيز ومختلف مناطق البلاد وبالشكل الذي يرضي مواطنينا الكرام وممثليهم، ولتثقوا، سيدي، بأن انشغالكم توجه عملي بالنسبة لقطاعنا الوزاري، ندأب على تحقيقه كلما حالفتنا الظروف وآزرتنا الإمكانيات.

وعليه، فإنه بمجرد تنفيذ الميزانية المخصصة لتطوير الخطوط الجوية الجزائرية وتعزيزها في الفترة التي تتراوح بين 2025 و2027، حيث سينطلق التسلم التدريجي للأسطول الجوي الجديد البالغ 15 طائرة، مما سينفس على الخطوط الجوية الجزائرية ما تعانيه من تشبع في شغل الخطوط.

وسيسمح لنا بتوسيع الخطوط وتكثيف الرحلات وتخصيص عدد أكبر من الطائرات، منها طائرة البوينغ لولاياتنا الجنوبية وهو ما يتيح لإخواننا ساكنة جنوبنا الغالي فرصة الحركة في مختلف ربوع وطنهم وقضاء حاجاتهم المادية وغير المادية وبكل أريحية وجاليتنا الوطنية بالخارج لزيارة بلادهم الأم، وللسياح الأجانب متعة الاستكشاف وللمستثمرين إمكانية تعزيز حضورهم الفعال والدوري.

وهذا كله بوسائل النقل الجوي المتوفر، مع تحقق ضمان المردودية والشروط الاقتصادية جرّاء الاستغلال،

علما أن خط المنيعة – الجزائر – المنيعة يسجل نسبة استغلال تقديرية تصل إلى 71 ٪ وفق آخر الإحصائيات، أعيد، علما أن خط المنيعة – الجزائر – المنيعة يسجل نسبة استغلال تقديرية تصل إلى 71 ٪ وفق آخر الإحصائيات.

وكما تعلمون، فقد لاحظتم الدعم الذي حظيت به المنيعة، بتزويدها منذ شهر نوفمبر برحلة إضافية، فصار سكاننا فيها يحظون برحلة إضافية، رابعة، أسبوعية، من مطارها إلى مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة، ابتغاء تسهيل تنقلهم وعدم تعطيل مصالحهم، مع ما تشهده الولاية من ديناميكية اقتصادية.

ولتكونوا على يقين، سيدي، من إمكانية ربط مطار المنيعة بولايات الشرق والغرب من خلال محور الجزائر، حيث تم مؤخرا ضبط وتفعيل جميع الآليات اللازمة لضمان انتقال المسافرين بكل يسر وسهولة عبر محور مطار الجزائر، حيث إن مصالحنا المختلفة تجتهد لتدارك كل النقائص الموجودة على مستوى مطار المنيعة وجميع المطارات الداخلية للوطن، باعتبارها هياكل استراتيجية قصد تنشيط الملاحة الجوية، مثلما وردت في تعليمات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة في اجتماعات الوزراء السابقة.

شكرا لكم، سيدي العضو، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا لكم السيد الوزير؛ تفضل، السيد محمد العربي سليماني، هل لديك تعقيب؟

السيد محمد العربي سليماني: شكرا جزيلا للسيد معالي الوزير.

معالي الوزير، نعم – فعلا – توجد عندنا 4 رحلات أسبوعيا، منها واحدة يوم الجمعة، الطائرة تذهب إلى ورقلة ومن ورقلة تأتي للعاصمة وهي دائما تقريبا محجوزة من طرف ولاية ورقلة، ولا نحصل، على الأكثر، إلا على 9 أو10 أماكن، دائما الشيء نفسه!

معالي الوزير، هناك تعليمة تقول بأن المرضى لا يصعدون في طائرة (ATR)، منذ أسبوع فقط، كان هناك مريض، نقل إلى المطار ولكن رفضوا أن يصعد الطائرة وقيل إنه لابد له من «بوينغ» لنقله، فنقل برا إلى ولاية غرداية، وهنا صعب عليه الأمر أكثر إذ لا يزال إلى حد الآن في المستشفى ينتظر!! طلبنا طائرة واحدة في الأسبوع وليس في اليوم، طائرة تحط. أما تلك التي تذهب يوم السبت من الجزائر إلى المنيعة، المنيعة – تمنراست وترجع يوم الأحد، حبذا لو برمجت في يوم السبت وترجع، ونفضل أن توفروا لنا طائرة «بوينغ» لأن سكان تمنراست لا يأتون فيها، بدونها نحط في المنيعة ومن المنيعة طائرة (ATR) تذهب إلى غاية الجزائر، يعني هذه يتفادونها كثيرا، نحن نطلب أن توفروا لنا «بوينغ» للمرضى فعندهم أولويات أكثر من كل شيء، فهم يأتون هنا إلى شمال الجزائر للعلاج، أنت ترى أن المريض يتحتم عليه أن يأتي على متن الطائرة ولا يستطيع أن يأتي في سيارة الإسعاف أو برا، أعطيتك عينة فقط، وكذلك الأمر بالنسبة لعائلات الغرب والشرق الجزائري كذلك، مثلا الغرب ندمجهم مع طائرة أدرار، يعني الجزائر – وهران، ووهران – أدرار، ثم تذهب إلى المنيعة وتقل الذين يذهبون إلى وهران، وفيما يخص الشرق تذهب من قسنطينة.. والناس هناك يعانون، مديرين وأجهزة أمنية، وكل السكان هناك يعانون؛ هناك طائرة واحدة من غرداية يوم الأحد للغرب والشرق الجزائري!

والله، معالي الوزير، أخيرا، أظن أن ولاية المنيعة تستحق أن توفر لها طائرة؛ فمنذ 2022 ومنذ تعييني، كعضو مجلس الأمة، وأنا أطالب بطائرة «بوينغ» لولاية المنيعة، لن نبخل عن الولايات الأخرى ونقول لماذا هذه تذهب من هنا وهذه لا؟ ولكن نطالب بطائرة واحدة في الأسبوع، تساهم في الاقتصاد وتساهم في نقل المرضى وتساهم في أمور عديدة، وشكرا جزيلا وصح فطوركم.

السيد الرئيس: هل تطالب بـ (Boeing) أو (Airbus)؟ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد العضو.

إعلم، السيد العضو، أننا كلنا متحسسون لهذه الإشكالية التي طرحتها بالنسبة لولايات الجنوب قاطبة، وقد ورد في إجابتي، استراتيجية وبرمجة الخطوط الجوية الجزائرية، فيما يخص اقتناء 15 طائرة، نحن نعمل حاليا من أجل تحضير موسم الصيف وكذا تحضير نقل ضيوف الرحمن، إن شاء الله، في موسم الحج؛ خصصنا في برنامج الخطوط الجوية الجزائرية استئجار طائرات من الحجم الكبير والمتوسط.

وسنسعى خلال هذا الموسم وهذه المرحلة أن نرفع قليلا من أدائنا، استجابة لكل ولايات الجنوب ولهذا الغرض وحتى نكون أوفياء وأحقق ما وعدته لمختلف الأسئلة، خاصة ولايات الجنوب وإن شاء الله، هذه السنة سنسعى من أجل التحسين ولو بعمل طفيف حتى نتمكن من تلبية طلباتكم واعلم، سيدي، أنه كما أدليت من قبل، أن البرنامج يخص اقتناء الطائرات كبيرة الحجم انطلاقا من سنة 2025، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بناي.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد سي صالح ڤوجيل.

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير، أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

مما لا يخفى على مقامكم، السيد الوزير، أنّ مطار الشلف يعتبر من الهياكل القاعدية الأساسية بالولاية، وشريان

الحياة فيها، بالنظر إلى ما يساهم فيه من تنشيط للحركة الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات بالولاية، حيث إنّه من المعلوم أن طاقة استيعاب مطار «أبو بكر بلقايد الدولي» بالشلف تتراوح بين 100 إلى 150 ألف مسافر في السنة، بما يضمنه من رحلات داخلية وأخرى خارجية، وهو بحاجة إلى تكثيف في عدد الرحلات والرفع من مستوى الخدمات بما يصب في خانة رفاهية المسافرين، لاسيما في أفق مشروع توسعته، خصوصا مع انتهاء الدراسات التي تتضمن التوسعتين الأولى والثانية وإعادة الاعتبار للمحطة القديمة.

وعليه، سؤالي، السيد الوزير:

ما هو موعد الشروع الفعلي في مشروع التوسعة الأولى والثانية، المتعلقة بمطار «أبو بكر بلقايد الدولي» بالشلف؟

وتقبلوا، السيد الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد وزير النقل، تفضل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا لكم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، أحمد بناي، على إيلائكم قطاعنا الوزاري جانبا من اهتماماتكم المعتبرة وذلك من خلال طرحكم سؤالكم الشفوي، المتضمن طلبكم توسعة مطار الشلف في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مما ينم عن مدى انشغالكم لحاجات ساكنة ولاية الشلف العزيزة ومصالحها.

أبادلكم، سيدي، اهتمامكم بتشريفي بالإجابة عن سؤالكم، من خلال موافاتكم بعناصرها التالية:

بادئ ذي بدء، نود مشاركتكم علما أن هذا المطار يعتبر مطارا دوليا مختلطا، يقع على بعد 9 كلم من مقر الولاية، حيث تبلغ مساحته 136 هكتارا، دخل حيز الخدمة في 8 جوان 2006، أين تبلغ مساحة المحطة الجوية 2400م^2 كما تبلغ طاقته الاستيعابية 123 ألف مسافر في السنة.

غير أنه تم معالجة خلال سنة 2023 نحو 42 ألف مسافر، على خطي مرسيليا وباريس، أي بنسبة 39 ٪.

وفي هذا الصدد، يتم استغلال مطار الشلف من قبل شركة الخطوط الجوية الجزائرية بمعدل 4 رحلات أسبوعيا، إلى كل من باريس ومارسيليا يومي السبت والأربعاء.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل دراسة في ميزانية الدولة في سنة 2014 لتوسعة المحطة الجوية لمطار الشلف، وقد بلغت تكلفتها 50 مليون دينار جزائري، تم استلام المشروع في سنة 2021 والذي تم إنجازه من طرف مكتب دراسات بتمويل كامل من الدولة، حيث تضمنت هذه الدراسة ما يلي:

– توسعة خصت الجناح الأول الداخلي،

– توسعة خصت الجناح الثاني الدولي،

– المحطة الجوية الحالية وتهيئة شبكات المجاري والقنوات.

غير أن هذا المشروع سيتم دراسته من حيث الجدوى الاقتصادية، كون هذا المطار يقع في محور مطارات ذات قدرات استيعابية كبيرة، كمطار الجزائر ومطار وهران.

وفي السياق نفسه، فقد تم كذلك تسجيل دراسة أخرى خلال هذه السنة، 2024، لإنجاز مشروع حماية مطار الشلف من خطر الفيضانات؛ وقد كلفت مديرية الري بذات الولاية بتنفيذها، إضافة إلى تجهيزه بمعدات السلامة والأمن.

شكرا لكم، مرة أخرى، على اهتمامكم، السيد العضو، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ هل يوجد تعقيب؟

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس.

في الحقيقة، أشكر السيد الوزير على إجابته الوافية، فيما يتعلق بمطار الشلف، لكن نطلب من السيد الوزير برمجة زيارة إلى ولاية الشلف، للاطلاع على وضعية المطار في عين المكان وشكرا.

السيد الرئيس: على كل، شكرا للجميع على الأسئلة التي طرحت وحتى الأجوبة.

لدي ملاحظة فقط وفي الوقت نفسه قرار حول الأسئلة الشفوية والمكتوبة وهي تدخل في إطار ممارسة الديمقراطية والرقابة البرلمانية لممثلي الشعب.

نحن حاليا، نراجع النظام الداخلي لمجلس الأمة، فلا بد أن نعطي لهذا الجانب أهمية كبيرة، لكي نعطي المفهوم الحقيقي لممارسة الديموقراطية، ونعطي المفهوم الحقيقي لرقابة البرلمان باسم الشعب، وإن شاء الله، نضبط هذه الأمور، أولا وقبل كل شيء، لكي يفهم المواطن أن الأسئلة والأجوبة،

طرحت من أجله والوزير يجيب طبقا لعمله وحسب مهمته المكرسة لخدمة الشعب.

هذا، على أي حال، ما أردت أن أقوله من خلال هذه الملاحظة في آخر اجتماعنا هذا؛ وصح فطوركم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار

ملحق

أسئلة كتابية

1 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم، للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يشهد قطاعكم المحترم حركية وتقدما ملحوظا، ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة وسعيكم الحثيث للنهوض به، وبهذا الخصوص يطيب لنا أن نلفت انتباهكم إلى حاجة بلدية مجانة بولاية برج بوعريريج إلى مسبح مغطى نصف أولمبي، يلبي حاجيات الشباب والرياضيين منهم بالخصوص.

السؤال: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب بعين الاعتبار؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 فيفري 2024

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة أما بعد؛

لقد تفضلتم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بطرح انشغالكم المتعلق بدراسة وإنجاز وتجهيز مسبح نصف أولمبي بدائرة مجانة، ولاية برج بوعريريج.

وفي هذا الصدد يشرفني أن أعلمكم أن مصالحنا تولي أهمية خاصة للمشاريع الاستثمارية للقطاع، وانطلاقا من دراسات استشرافية ذات جدوى يتم تسجيل مختلف العمليات المتعلقة بهذه المشاريع والتي تتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية المعبر عنها من طرف الساكنة، وتوفر الأرضية المناسبة لاحتضان المشاريع، بالإضافة إلى المؤشرات السوسيو اقتصادية والثقافية التي تبرز خلال إعداد البطاقات الفنية المحددة للغلاف المالي المناسب لتنفيذ وإنجاز المشاريع المقترحة.

وبالنسبة لانشغالكم المتعلق بتسجيل عملية دراسة وإنجاز وتجهيز مسبح نصف أولمبي بدائرة مجانة، ولاية برج بوعريريج، فإنه خلال سنة 2024، قامت مصالحنا بطلب تسجيل هذه العملية لدى مصالح وزارة المالية والتي نرتقب أن تسجل خلال الفترة القادمة، كما ستتابع مصالح مديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعريريج وبالتنسيق مع السلطات المحلية إعادة تقديم الطلب للتسجيل خلال الجلسات التحكيمية المبرمجة لهذا الغرض حتى يتم اعتماد تسجيل العملية من قبل المصالح المختصة بوزارة المالية.

كما تجدر الإشارة في هذا الشأن أن مصالحنا تمكنت من رفع التجميد عن المشاريع المسجلة بعنوان سنة 2023، ويتعلق الأمر بكل من:

– مشروع متابعة، إنجاز وتجهيز مسبح ببلدية سيدي امبارك، دائرة بئر قاصد علي ولاية برج بوعريريج.

– مشروع متابعة، إنجاز وتجهيز مسبح 25م ببلدية برج الغدير، دائرة برج الغدير ولاية برج بوعريريج.

– مشروع متابعة، إنجاز وتجهيز مسبح 25م ببلدية الياشير، دائرة مجانة ولاية برج بوعريريج.

– مشروع متابعة، إنجاز وتجهيز مسبح 25م ببلدية المنصورة، دائرة المنصورة ولاية برج بوعريريج.

كما تم الانتهاء من إعداد صفقات الإنجاز لهذه المشاريع وتم إيداعها لدى مصالح المراقب الميزانياتي للتأشيرة.

وأيضا فإن مصالح مديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعريريج قامت بطلب تسجيل مسابح على مستوى جميع البلديات الرئيسية لدوائر ولاية برج بوعريريج، إلا وأنه بالنظر للنقص الكبير في توفر العقار الاستثماري المناسب لإقامة هذه المشاريع تبقى بعض البلديات بولاية

برج بوعريريج تواجه تأخرا في هذا الجانب، ولكن عملت مصالحي على تسجيل استفادات من عمليات أخرى لفائدة هذه البلديات، ونذكر منها 11 ملعبا بلديا رفع عنها تجميد عملية التهيئة بالعشب الاصطناعي، بما فيها ملعب بلدية عين السلطان ببلدية مجانة، دائرة مجانة ولاية برج بوعريريج، وأيضا رفع التجميد عن مشروع إنجاز وتجهيز دار الشباب ببلدية الجعافرة، دائرة الجعافرة ولاية برج بوعريريج والتي ستنطلق بها الأشغال قريبا بعد استكمال الإجراءات الإدارية اللازمة.

وإذ نجدد لكم، السيد عضو مجلس الأمة، شكرنا على متابعتكم وحرصكم على رفع انشغالات الساكنة بولاية برج بوعريريج وخدمة المصلحة العامة، تفضلوا – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 30 مارس 2024

عبد الرحمان حماد
وزير الشباب والرياضة

2 – السيد مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير المحترم، تحية طيبة وبعد؛

يعاني بعض المواطنين من مشكلة تتعلق بعدم حصولهم على الدفتر العقاري لمنازلهم السكنية، وذلك بسبب وجود عائق يتمثل في كون ملكيتهم للعقار السكني ممسوحة (Cadastre)ضمن مستثمرات فلاحية ولم يتم نقلها إلى العقار العمراني رغم حيازتهم القانونية (عقود مشهرة) ولم يجدوا أي سبيل إلى تسوية وضعيتهم هذه منذ سنوات طويلة، فعلى سبيل المثال توجد هذه المشكلة في أكثر من بلدية في ولاية سطيف.

بناء على هذا، يطيب لنا – السيد الوزير الموقر – طرح السؤال الكتابي الآتي نصه:

ما هو الإجراء الذي ترونه مناسبا لحل هذا الإشكال، وكيف يحصل هؤلاء على حقهم القانوني (الدفتر العقاري)؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 28 فيفري 2024

مبروك دريدي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تمت موافاتنا بسؤالكم الكتابي الذي تفضلتم بطرحه، بخصوص عدم حصول بعض المواطنين بولاية سطيف على دفاترهم العقارية الخاصة بملكيات ممسوحة ضمن مستثمرات فلاحية ولم يتم نقلها إلى العقار العمراني رغم حيازتهم على عقود مشهرة.

جوابا، يشرفني أن أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أنه بعد إجراء التحريات اللازمة على مستوى مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري لولاية سطيف، اتضح أن الأمر يتعلق بتشييد عدد من المشاريع السكنية على أجزاء من الأوعية العقارية الخاصة بمستثمرات فلاحية والتي تحوز على عقود امتياز، دون اللجوء إلى عملية إعادة التصنيف لهذه الأملاك بالرغم من كون أن بعض هذه المشاريع مدمجة حاليا ضمن المحيط العمراني.

في السياق نفسه، وحسب ذات المصالح، فإنه بالفعل هناك العديد من الحالات المطروحة على مستوى عدد من بلديات ولاية سطيف تخص مشاريع مقامة على جزء من مجموعات ملكية مسجلة في وثائق المسح لفائدة مستثمرات فلاحية، علما أنها محل ترقيم نهائي في السجل العقاري، ويذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الحالات الآتية:

– مشروع 150 مسكنا بالتعاونية العقارية «مالك بن أنس» ببلدية العلمة، يكوّن جزءا من ملكية رقم 69 قسم رقم 3 المسجلة في وثائق المسح المسلمة إلى المحافظة العقارية بتاريخ 24 أفريل 1995، في حساب المستثمرة الفلاحية الجماعية «مزيان الشريف لحسن».

– تجزئة 212 قطعة + 245 قطعة ببلدية عين لحجر، جزء منها مشيد على مجموعة الملكية رقم 7 قسم رقم 24 وكذا مجموعة الملكية رقم 16 قسم رقم 29 المسجلتين في وثائق المسح المسلمة إلى المحافظة العقارية بتاريخ 24 أفريل 1995، في حساب المستثمرة الفلاحية الجماعية «دهيمي التونسي».

للإشارة، فالمشاريع سالفة الذكر تم تشييدها قبل تسليم وثائق المسح إلى المحافظات العقارية المختصة إقليميا، بالإضافة إلى أن معظم المستثمرات الفلاحية تتوفر على سندات ملكية تتمثل أغلبها في عقود امتياز، حيث إنه حسب ما تطرقتم إليه، فقد تم تسجيل الأوعية العقارية الخاصة بالمشاريع المعنية لفائدة مستثمرات فلاحية من طرف مصالح المسح دون نقلها إلى العقار العمراني، أي دون إعادة تصنيفها.

كذلك، فإن المادة 4 من المرسوم رقم 76–62 المؤرخ في 25 مارس 1976، المعدل والمتمم، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام، ألزمت في مضمونها الجهة المكلفة بإعداده بتحديد المحتوى المادي وطبيعة الأراضي وإن اقتضى الأمر حتى المزروعات الفلاحية القائمة مع وجوب تحديد الأملاك العمومية والخاصة.

وعليه، ومن خلال ما سبق، وأمام وضعية مشاريع سكنية مشيدة ضمن أوعية عقارية تابعة لمستثمرات فلاحية سواء جماعية أو فردية دون إعادة التصنيف قبل مباشرة عملية الإنجاز، فإنه يمكن إجراء أي تغيير للطابع الفلاحي المقيد بالبطاقات العقارية دون احترام نص القانون رقم 08–16 المؤرخ في 3 أوت 2008، باعتبار أن عملية التسوية الممكنة حاليا لهذه الوضعيات تتم عن طريق اللجوء إلى عملية إلغاء التصنيف وذلك بتطبيق أحكام المادتين 14 و15 من القانون السالف الذكر وكذا أحكام القانون رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 30 مارس 2024

لعزيز فايد
وزير المالية

3 – السيد عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم.

يعتبر مشروع إنجاز القطب الجامعي بالعوانة ولاية جيجل، أحد أهم هياكل البنية التحتية لقطاع التعليم العالي بالولاية، والذي – دون شك – عند تسليمه سيعطي إضافة كمية ونوعية لهذا القطاع محليا، جهويا ووطنيا، لكن وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف قطاعكم والسلطات المحلية من أجل إعادة بعث مشروع إنجاز هذا القطب بمختلف هياكله (هياكل بيداغوجية، علمية، إدارية، الإيواء والإطعام) إلا أن هناك بعض الهياكل رغم أهميتها مازالت خاضعة لعملية التجميد منذ سنة 2014، هي:

– دراسة وإنجاز كلية العلوم الطبية 1000 مقعد بيداغوجي بالقطب الجامعي العوانة؛

– متابعة وإنجاز 1000 سرير للإقامة بالقطب الجامعي العوانة.

لعلمكم فإن جامعة جيجل، تشهد ارتفاعا متزايدا لعدد الطلبة المسجلين والذي تجاوز 23000 طالب، والعدد مرشح أن يصل إلى 30000 طالب خلال السنوات القليلة القادمة، لاسيما في ظل فتح ميادين تكوين، شعب وتخصصات جديدة حاليا ومستقبلا، فضلا عن استفادتها من قرار إنشاء ملحقة لكلية الطب خلال السنة الجامعية 2024/2023 بفضل قرار السيد رئيس الجمهورية، المعبر عنه من خلال مخرجات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2 جويلية من سنة 2023، المتعلق باستحداث ملحقات كليات الطب.

إن رفع التجميد عن هاتين المنشأتين، سيمكن من تجسيد سياسة الدولة الجديدة اتجاه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المعبر عنها بوضوح في برنامج السيد رئيس الجمهورية وتعليماته وتوجيهاته الدائمة فيما يتعلق بالانتقال من سياسة التكوين القائمة على الكم إلى تلك القائمة على النوع، وهذا لن يتجسد إلا بتحسين ظروف الأسرة الجامعية بصفة عامة والطلبة بصفة خاصة، لاسيما تغطية العجز المسجل من حيث البنية التحتية لهياكل

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالولاية، ومن ثم التكفل واستيعاب العدد المتزايد للطلبة بصفة عامة وطلبة كلية الطب بصفة خاصة والذين تجاوز عددهم 300 طالب، ومرشح أن يرتفع آليا خلال السنوات اللاحقة، نتيجة تزايد وتراكم عدد المسجلين في هذا التخصص؛

في مقابل ذلك، فإن عدم رفع التجميد عنها سيؤدي بالنتيجة إلى إطالة عمر الورشات المفتوحة للقطب، رغم الاستلام الذي سيمس بعض الأجزاء والهياكل الجاري إنجازها، وسيُبقي المشروع في خانة أشغال متواصلة إلى ما لانهاية، ضف إلى ذلك زيادة تكلفة الإنجاز بالنظر إلى متغيرات السوق.

على ضوء ما سبق فإن سؤالنا هو كما يلي:

ما هي الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف دائرتكم الوزارية باعتبارها السلطة الوصية على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لرفع التجميد من طرف وزارة المالية عن هاتين المنشأتين المذكورتين أعلاه (دراسة وإنجاز كلية العلوم الطبية 1000 مقعد بيداغوجي في القطب الجامعي العوانة – متابعة وإنجاز 1000 سرير للإقامة)؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 فيفري 2024

عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا، والمتعلق برفع التجميد عن مشروعي دراسة وإنجاز كلية الطب ومتابعة وإنجاز 1000 سرير للإقامة الجامعية بالقطب الجامعي العوانة بجامعة جيجل، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن ولاية جيجل قد استفادت من تسجيل برنامج استثماري لإنجاز قطب جامعي قوامه 6000 مقعد بيداغوجي بالعوانة، مع إقامتين جامعيتين (1000 + 2000) سرير، إضافة إلى هياكل بيداغوجية أخرى متمثلة في مكتبة مركزية ومطعم مركزي.

وقد تم الانطلاق الفعلي في أشغال إنجاز 3000 مقعد بيداغوجي بتاريخ 5 ماي 2014 بمدة إنجاز قدرت بـ 30 شهرا، إلا أن هذا المشروع عرف عدة توقفات لأسباب تقنية متعلقة خصوصا بالدراسة التقنية للتربة ودراسة استقرار مختلف الهياكل المزمع إنجازها، وأسباب مالية منها نقص اعتمادات الدفع؛ وقد أعيد بعث هذا المشروع سنة 2019 حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال:

– 90٪ بالنسبة للمدرجات؛
– 85٪ بالنسبة لقاعات الأعمال الموجهة؛
– 70٪ بالنسبة للمخابر البيداغوجية؛
– 70٪ بالنسبة لمكتبة الكلية والجناح الإداري؛
– 50٪ بالنسبة للتهيئة الخارجية والأروقة المحاذية للمدرجات؛
– 70٪ بالنسبة لحائط السياج؛
– 15٪ بالنسبة لمركز التعليم المكثف للّغات؛
قاعة المحاضرات لم تنطلق الأشغال بها.

ومما تقدم، فإن جامعة جيجل ستتخذ التدابير اللازمة لاستغلال الشطر الأول من هذا القطب الجامعي (3000 مقعد بيداغوجي) بداية من الدخول الجامعي المقبل 2024–2025.

غير أن مشروعي دراسة وإنجاز 1000 مقعد بيداغوجي لكلية العلوم الطبية، ومتابعة وإنجاز 1000 سرير قد تم تجميدهما في إطار التدابير المتخذة من قبل الحكومة بغية ترشيد النفقات العمومية، إلا أن القطاع قام بتقديم طلبات عديدة إلى مصالح الوزارة الأولى بغية رفع التجميد عنها، وقد تمت الموافقة على ذلك مؤخرا، خلال الجلسات التي أقيمت بوزارة المالية بغرض تطهير مدونة الاستثمار.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 2 أفريل 2024

كمال بداري
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

4 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم

المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

لا أحد ينكر تلك الديناميكية والنشاط الذي أحدثتموه وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، سواء على مستوى العنصر البشري أو تنظيم المناهج والمقاييس عبر سنوات التدريس، وبهذا الخصوص نلفت انتباهكم إلى موضوع طرح علينا كثيرا من طرف المهتمين بالقطاع، ويتعلق الأمر بحذف مقياسي المواريث وفقه الأسرة من برنامج طلبة قسم الحقوق في مرحلة الليسانس، ومن وجهة نظرنا ينبغي إعادة النظر في ذلك، لأن أغلب المتخرجين من هذا التخصص يتوجهون إلى المحاماة والقضاء ليجدوا أنفسهم يتعاملون مع قضايا الميراث والأسرة والتي تدخل في صميم مهنتهم، ثم إن تأخير هذين المقياسين إلى مرحلة الماستر يفوت على كثير من الطلبة الإلمام بهما.

السؤال: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في هذا الموضوع لتعيد إدراج مقياسي المواريث وفقه الأسرة في برنامج طلبة الحقوق؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 مارس 2024

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا حول إعادة إدراج مقياسي «المواريث» و«فقه الأسرة» في برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن قرار إعادة تحيين برامج التكوين أو إعادة النظر في محتواها يعود أساسا إلى «اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان»، وهي جهاز تشاوري يتكون من مسؤولي فريق ميدان التكوين لمؤسسات التعليم العالي المعينين بطريقة قانونية، حيث تسهر هذه اللجنة على تحديد مدونة التخصصات للشعب التابعة للميدان، وتحديد الوحدات التعليمية الأساسية لكل التخصصات المقترحة، بالإضافة إلى اقتراح برامج تعليمية تهدف إلى تحسين جودة التعليم، كما تعمل على ضمان توافق المناهج مع المعايير الأكاديمية وجعلها برامج منسجمة مع المكاسب البيداغوجية.

وتجدر الإشارة أن تخصص «الحقوق» ينتمي إلى ميدان «حقوق وعلوم سياسية»، تشرف عليه اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان «حقوق وعلوم سياسية»، والتي عملت خلال الموسم الجامعي الماضي على تحيين وضبط ومراجعة برنامج التكوين لمستوى الليسانس (L1، L2، L3) لهذا الميدان، والتي تجسدت من خلال القرار الوزاري رقم 891 المؤرخ في 20 جويلية 2023، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس في شعبة «حقوق» تخصص «قانون عام»، والقرار الوزاري رقم 892 المؤرخ في 20 جويلية 2023، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس في شعبة «حقوق» تخصص «قانون خاص»، لدى الجامعات والمراكز الجامعية.

وبخصوص موضوع انشغالكم، فإنه وطبقا لتوضيحات السيد رئيس اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان «حقوق وعلوم سياسية» فقد تم إدراج مادة «قانون الأسرة» في السداسي الخامس ليسانس «قانون خاص»، ضمن الوحدة الاستكشافية للسداسي، وتشتمل هذه المادة على فصل خاص «بالمواريث»؛ ومن جهة أخرى، فإن اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان «حقوق وعلوم سياسية» حرصت على ضرورة احترام الحجم الساعي الأسبوعي لوحدات التعليم (الأساسية، المنهجية، الاستكشافية والأفقية) والتي لها علاقة مباشرة بالأرصدة الملحقة بها، وفي حالة إضافة مادة واحدة فسوف يؤثر ذلك على الحجم الساعي وأرصدة باقي المواد، لذلك فإن توزيع الحجم الساعي وما يقابله من أرصدة يكون منسجما ضمن المسار التكويني.

وفي السياق ذاته، فإن القرارات المحينة للتكوين في الليسانس والتي صدرت خلال نهاية السنة الجامعية 2022–2023 لم يتم العمل بها بالنظر لتأخر إصدارها، وتم الاتفاق على تأجيلها إلى السنة الجامعية 2024–2025.

تفضلوا السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 6 أفريل 2024

كمال بداري
وزير التعليم العالي
والبحث العلمي

5 – السيد محمد رباح
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم بالقانون رقم 23–06 الصادر بتاريخ 18 ماي 2023.

بعد التحية والاحترام؛

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعاني كثير من المواطنين الذين دفعوا أقساطا من مستحقات إلى مرقين عقاريين خواص للحصول على سكن من التأخر، وفي بعض الأحيان غياب الأمل في الحصول على مساكنهم، لأن هؤلاء لم يتموا هذه السكنات إلى يومنا هذا ومنهم من يقبع في السجون مع بقاء هذه السكنات دون استكمال وأصبحت تشوه حتى المظهر العام.

السؤال: ما هي الضمانات المقدمة من طرف دائرتكم الوزارية لهؤلاء لتحصيل سكناتهم؟ وهل هنالك إمكانية تكليف المؤسسات العمومية التابعة لدائرتكم الوزارية لاستكمال هذه البنايات؟

تقبلوا – السيد الوزير المحترم – فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 جويلية 2023

محمد رباح
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بمسألة تمويل المشاريع السكنية وتأخر إنجازها.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بالتوضيحات التالية:

إن وزارة السكن والعمران والمدينة تتابع عن قرب وتيرة إنجاز البرامج السكنية وتعمل مع جميع الأطراف المعنية لتذليل العقبات بهدف تسليم السكنات لأصحابها في الآجال المحددة وبالجودة المطلوبة، أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع السكنية الذي أثرتموه في سؤالكم، مع الإشارة إلى تحويل الصندوق الوطني للسكن إلى البنك الوطني للإسكان، فإني ألفت انتباهكم بأن كل البرامج السكنية الحالية لا تعاني من مشكل تمويل، ما عدا برنامج السكن الترقوي المدعم الذي يشهد بطء بعض الإجراءات التي تقع على عاتق السلطات المحلية والتي يمكن ذكرها على سبيل الحصر في:

– عقود ملكية الأرضية المخصصة للمشروع،

– عقود البيع على التصاميم،

– تقديم قوائم المستفيدين وكذا عمليات إلغاء وتعويض المستفيدين الذين لم تتوفر فيهم الشروط اللازمة.

مع العلم بأن هذا النمط من السكنات يقوم أساسا على مبدإ دفع سعر السكن من طرف المشتري (المستفيد) على دفعات وكل تأخر في دفع هذه المستحقات ينجر عنه تذبذب في تمويل المشروع.

أما بالنسبة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة في تدعيم هذه الصيغة «السكن الترقوي المدعم»، فالمكتتب يستفيد من إعانة مباشرة مع إمكانية حصوله على قرض بنكي بسعر فائدة مدعم من قبل خزينة الدولة، حدد بنسبة 1٪، كما تأخذ الدولة على عاتقها مختلف أشغال التهيئة الأولية والثانوية.

وبخصوص إشارتكم إلى البنك الوطني للإسكان، فيجدر التذكير بأن هذا الأخير يعتبر بنكا حديث النشأة وهو بصدد الإنشاء والتنظيم والتحول من صندوق إلى بنك. هذه العملية تتطلب بعض الوقت حتى يتم إطلاق عملياته ومنتجاته في أقرب الآجال الممكنة، والتي يتسنى من خلالها تقديم قروض سواء كانت للمواطن من أجل اقتناء سكن أو للمقاولين والمرقين العقاريين لإنجاز البرامج السكنية.

وحرصا من القطاع لإيجاد حلول فعالة وشاملة لمشكلة تمويل البرامج السكنية، فقد سطرنا استراتيجية جديدة للإسكان، تم عرضها والمصادقة عليها من طرف أعضاء الحكومة وكذا أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي من خلالها سيتم التكفل بعملية تمويل بعض البرامج كالبيع بالإيجار، من طرف العديد من البنوك، يكون فيها البنك الوطني للإسكان هو البنك الرئيسي.

وفي الأخير، لا يفوتني أن أشير إلى إصرار الدولة على مواصلة بذل المجهودات لدعم وتمويل السكن لا سيما

الموجه لفائدة الأسر المحدودة الدخل.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 أفريل 2024

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

6 – السيد عبد الرحمان بلعيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي والمتمثل في:

التدخل من أجل انطلاق إنتاج المطحنة الوحيدة المنجزة في ولاية المغير منذ سنة 2017 والمتحصلة على الموافقة من وزارة الصناعة سنة 2019، لكن ما زالت مغلقة إلى يومنا هذا بسبب عدم تمكنها من التزود بالقمح اللين من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

لعلمكم – سيدي الوزير – أن الولاية الجديدة المغير بها أكثر من 220 ألف نسمة موزعة على 8 بلديات وهي في أمس الحاجة لانطلاق إنتاج هذه المطحنة الوحيدة بالولاية لسببين:

1 – الحد من الاختلالات والنقص الذي يطرأ على السوق (فترة جائحة كورونا مثلا).

2 – بعث حركية اقتصادية في الولاية الجنوبية الجديدة المغير.

وعليه، سيدي الوزير:

متى يتم الترخيص لهذه المطحنة بالتموين وتزويد الولاية بالكمية الكافية من مادة الفرينة؟ وحل مشكل الموالين بخصوص نقص أعلاف الماشية؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 مارس 2024

عبد الرحمان بلعيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بتموين مطحنة المغير بالمادة الأولية من القمح اللين، وتموين مربي الولاية بالأعلاف، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

تتكفل شركة (AGRODIV) تقرت بتزويد ولاية المغير بحصص شهرية من السميد المقدرة بـ 317 طن و 217.5 طن من مادة الفرينة، حيث تعمل هذه المؤسسة على تموين الولاية مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع، كما قامت تعاونية الحبوب والبقول الجافة للوادي التي تعمل على تموين ولاية المغير خلال الفترة الممتدة من 16 فيفري 2023 إلى غاية 3 أفريل 2024 بتخصيص 4825.40 قنطارا من الشعير المدعم لفائدة 338 موالا ومربيا كما استفاد أيضا 86 مربي من كمية إجمالية النخالة المقدرة بـ 6615.75 قنطارا خلال سنة 2023 وذلك طبقا للتنظيم المعمول به.

كما تجدر الإشارة، إلى أن عملية تموين المطاحن بالمادة الأولية تتم طبقا للقرارات المحددة من قبل السلطات العمومية خلال اجتماعات المجالس الوزارية المشتركة، لاسيما المنعقد بتاريخ 29 نوفمبر 2015 والذي تقرر بموجبه توقيف تزويد المطاحن الجديدة المنشأ وتجميد عمليات تموينها، وكذا المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 12 أبريل 2017 الذي قرر هو الآخر توقيف تزويد المطاحن الجديدة المنشأ بمادة القمح وكذا المطاحن التي لم تدخل حيز الخدمة، وبالتالي فإن تموين المطاحن الجديدة بالمادة الأولية من القمح اللين يبقى من صلاحيات السلطات العمومية المتخذة خلال اجتماعات المجلس الوزاري المشترك.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 أفريل 2024

يوسف شرفة
وزير الفلاحة والتنمية الريفية

7 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نعرج على موضوع هام يخص الجمعيات وطرق تدعيمها، والتي تدخل في صلب اختصاصاتكم، إذ لاحظنا أن الدعم المالي للجمعيات يتم بشكل عشوائي ومن دون معايير، الأمر الذي يمكن بعض الجمعيات من الاستفادة من عدة جهات كالبلدية والولاية والمجلس الشعبي الولائي والمديريات الولائية، في حين بعض الجمعيات لا تتكمن من تحصيل الاستفادة من أي جهة، لأن الأمر يقوم على العلاقات والتوصيات في غالب الأحيان، دون النظر إلى النشاط والفاعلية والمردود، الأمر الذي يستدعي من سيادتكم إعادة النظر في مقدار وطرق استفادة الجمعيات من الإعانة المالية، إما بتوجيه الجمعية إلى المديرية والجهة المختصة ويكون لها حق الاستفادة مرة واحدة، أو استحداث هيئة خاصة بتدعيم الجمعيات تمنح إعانة واحدة لكل جمعية حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

السؤال: هل سيعاد النظر في مقدار وطرق الدعم المالي للجمعيات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 مارس 2024

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت بكل اهتمام، سؤالكم الكتابي المتعلق بإعادة النظر في مقدار وطرق الدعم المالي للجمعيات.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أحيطكم علما بأن القانون رقم 12–06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، ينص في المادة 29 منه بأن من بين موارد الجمعية الإعانات التي تقدمها الدولة والبلدية والولاية، كما تنص المادة 35 من القانون نفسه بأن منح الإعانات العمومية لكل جمعية يخضع إلى إبرام برنامج ملائم للأهداف المعلنة في القانون الأساسي للجمعية، ومطابق لقواعد الصالح العام.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بأنه على الرغم من الأحكام التي كرسها القانون السالف الذكر، بخصوص تمويل البرامج، إلا أن أغلبية الجمعيات لم تحقق الأهداف المرجوة، ذلك أن معظم البرامج المقدمة تفتقر لرؤية واضحة وفقاً لما تقتضيه أحكام هذه المادة، ما عدا بعض الجمعيات التي استفادت من هذه التمويلات، بعد تقديمها لبرامج لها قيمة مضافة سواء في التنمية أو التكفل بحاجيات مختلف الفئات المجتمعية.

وفي هذا الإطار، وتكريسا لالتزام السلطات العمومية بمنح الحركة الجمعوية مكانة خاصة، لاسيما بعد الرقي بالنص المحدد لشروط وكيفيات إنشاء الجمعيات إلى مصف القانون العضوي، وفق ما نصت عليه المادة 53 من دستور نوفمبر 2020، تمت المبادرة بمشروع تمهيدي لقانون عضوي يتضمن مراجعة عميقة للترسانة القانونية المؤطرة للجمعيات.

ومن بين أهم المحاور التي ستكون محل عناية خاصة ضمن هذه المراجعة، الجانب المتعلق بتمويل الجمعيات، إذ سيُعاد النظر جذريا فيما هو معمول به حاليا من خلال تبني مقاربة التمويل العمومي للمشاريع الجمعوية، بدلا من مقاربة الإعانات أو تمويل البرامج المفتوحة، وذلك قصد وضع أسس جديدة قائمة على تشجيع روح المبادرة بالمشاريع ذات النفع العام لدى الجمعيات، وتثمين المشاريع التي لها قيمة مضافة للتنمية، لاسيما على المستوى المحلي.

وكما سيتم اعتماد معايير دقيقة في التمويل العمومي للمشاريع الجمعوية، من أجل إضفاء الشفافية والمساواة بين الجمعيات الناشطة، وكذا حمل الجمعيات المستفيدة من التمويل على تبرير هذه التمويلات، من أجل تفادي استعمالها في أغراض غير التي منحت من أجلها، وهذا في إطار الحفاظ على المال العام وترشيد إنفاقه.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 أفريل 2024

ابراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

8 – السيد عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم.

يعتبر مشروع إنجاز القطب الجامعي بالعوانة ولاية جيجل، أحد أهم هياكل البنية التحتية لقطاع التعليم العالي بالولاية، والذي – دون شك – عند تسليمه سيعطي إضافة كمية ونوعية لهذا القطاع محليا، جهويا ووطنيا، والأمل في تسليمه ووضعه حيز الخدمة كبير، لاسيما في ظل إعادة بعث أشغال إنجاز العديد من الهياكل على مستوى هذا القطب الجامعي نتيجة رفع التجميد عنها.

لكن – للأسف – وبالرغم من الأمل المذكور أعلاه، إلا أنه توجد هناك بعض المعوقات التي ممكن أن تأخر التسليم الكامل لهذا المشروع الهام بسبب بقاء بعض الهياكل رغم أهميتها خاضعة لعملية التجميد وهي:

– دراسة وإنجاز كلية العلوم الطبية 1000 مقعد بيداغوجي بالقطب الجامعي العوانة؛

– متابعة وإنجاز 1000 سرير للإقامة بالقطب الجامعي العوانة.

للإشارة فإن عدم رفع التجميد عنها، سيؤدي بالنتيجة إلى إطالة عمر الورشات المفتوحة بهذا القطب الجامعي، رغم الاستلام الذي سيمس بعض الأجزاء والهياكل الجاري إنجازها، مما سَيُبقي المشروع في خانة أشغال متواصلة إلى ما لانهاية، ضف إلى ذلك زيادة تكلفة الإنجاز بالنظر إلى متغيرات السوق.

في مقابل ذلك فإن رفع التجميد عن هاتين المنشأتين، سيمكن من تجسيد السياسة الجديدة المتبناة من طرف الدولة تجاه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المعبر عنها بوضوح في برنامج السيد رئيس الجمهورية وتعليماته وتوجيهاته الدائمة، فيما يتعلق بالانتقال من سياسة التكوين القائمة على الكم إلى تلك القائمة على النوع، وهذا لن يتجسد إلا بتحسين ظروف الأسرة الجامعية بصفة عامة والطلبة بصفة خاصة، لاسيما تغطية العجز المسجل من حيث البنية التحتية لهياكل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالولاية، ومن ثم التكفل واستيعاب العدد المتزايد للطلبة بصفة عامة وطلبة كلية الطب بصفة خاصة والذين تجاوز عددهم 300 طالب خلال السنة الجامعية الحالية 2023–2024، ومرشح أن يرتفع آليا خلال السنوات اللاحقة، نتيجة توقع تزايد وتراكم عدد المسجلين في هذا التخصص؛

على ضوء ما سبق ذكره، فإن سؤالنا هو كما يلي:

ماهي أسباب عدم رفع التجميد عن هاتين المنشأتين المذكورتين أعلاه (دراسة وإنجاز كلية العلوم الطبية 1000 مقعد بيداغوجي في القطب الجامعي العوانة – متابعة وإنجاز 1000 سرير للإقامة) باعتبار أن قطاع التعليم العالي كان له الأولوية في رفع التجميد عن المشاريع التابعة له؟ ومتى تتم عملية رفع التجميد عنهما، باعتبار أن إنجازهما يندرج في صميم تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 فيفري 2024

عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تمت موافاتي بسؤالكم الكتابي الذي تفضلتم بطرحه بخصوص رفع التجميد عن العمليتين الاستثماريتين التاليتين:

– دراسة وإنجاز كلية العلوم الطبية 1000 مقعد بيداغوجي بالقطب الجامعي للعوانة؛

– متابعة وإنجاز 1000 سرير إيواء بالقطب الجامعي للعوانة.

ردا على ذلك، يشرفني أن أعلمكم أنه في إطار عملية

تطهير مدونة الاستثمار العمومي للدولة التي تم إطلاقها حديثا، قد تم موافاتنا بالمعلومات التي ترتبت عن مناقشة طلب رفع التجميد عن العمليتين سالفتي الذكر، خلال جلسة عمل على مستوى ولاية جيجل مع المصالح المختصة.

وعليه، فإن مصالحي تقوم بدراسة مختلف المعلومات الواردة إليها خلال جلسة العمل ذاتها للفصل في إمكانية رفع التجميد عن العمليتين، وفقا للأولويات القطاعية والوطنية وكذا القدرات المالية المتاحة.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 أفريل 2024

لعزيز فايد
وزير المالية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 شوال 1445
الموافق 28 أفريل 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — **ISSN** 1112- 2587